

(قرائن التنمية الريفية فى دولة الإمارات العربية المتحدة)
« منظور جغرافى »

دكتور

محمد على بهجت الفاضلى

أستاذ مساعد بكلية الآداب

جامعة طنطا

(قرائن التنمية الريفية فى دولة الإمارات العربية المتحدة)

« منظور جغرافى »

- مقدمة -

اولاً: الجهود التتموية فى دولة الإمارات .

ثانياً: سكان الإمارات الريفيون .

ثالثاً: التنمية الزراعية فى دولة الإمارات :

١ - تطور المساحات الزراعية.

٢ - تطور الإنتاج الزراعى .

٣ - تغير هيكل الحيازة الزراعية .

٤ - زيادة الإنتاج الحيوانى و تحسينه .

رابعاً: التنمية الخدمية فى ريف الإمارات :

١ - الخدمات التعليمية .

٢ - الخدمات الصحية .

٣ - الإسكان .

- خلاصة -

- الخرائط و الصور .

- الهوامش و المراجع .

مقدمة :

يشيع فى الآونة الأخيرة استخدام كلمة التنمية Development فى كثير من المجالات الاقتصادية ، و الإجتماعية ، و السياسية ، و الثقافية . و أصبحت قضية التنمية - ريفية و حضرية - محل إهتمام كثير من المتخصصين فى مجالات علمية متنوعة ، سواء فى بلدان العالم الثالث أو فى البلدان التى تعتبر - من زوايا عديدة - متقدمة . و على الرغم من هذا الشيوع و تلك الأهمية، لا يزال مفهوم التنمية يحيطه كثير من الغموض و الإلتباس . و أصبح مدلول التنمية ، ومؤشراتها ، و كيف يمكن قياسها ، موضوعا لعدد من المؤلفات فى مجالات علمية متنوعة . و على الرغم من هذا التنوع فى المجالات ، فإن التنمية ذاتها أصبحت وكأنها تخصص أكاديمى يمكن أن تسمى جميعاً كتب التنمية و يطلق على مؤلفيها "التنميون"^(١) . و مع تعدد الكتابات، ليس من الضرورى الإسهاب - أو حتى السرد - فى سياق التعريفات المختلفة للتنمية و إختلاف الرأى حولها . فإن ذلك مجالا قد ينصرف إلى غير الغاية من هذا البحث .

و يسهل على القارئ أن يجد فى كثير من كتب التنمية تفصيلات كثيرة تتعلق بمفهوم التنمية و مؤشراتها^(٢) .

إذا كان البحث يهتم بالتنمية الريفية من قريب ، فقد يبدو ضرورياً أن نسوق بعضاً من مجال إهتمام التنمية الريفية التى تكثر الكتابات فيها من منظورى الإجتماع و الإقتصاد^(٣) و تقل فيها الكتابات ، حقيقة من منظور الجغرافيا فبيما عدا الرسائل الجامعية التى تهتم بال عمران الريفى . أو الجغرافيا الزراعية، أو استغلال الأرض التى تهتم بالريف باعتبارها سكناً ، أو إنتاجاً ، و التى لا تنتشر نتائجها وتظل فائدتها محصورة فىمن يقوم بالدراسة، أو فى القارئ المتخصص ، لا نجد بحثا علميا سوى مؤلفات أربعة^(٤) و عدد قليل من البحوث التى تهتم بال عمران الريفى، أو الإنتاج الزراعى، و هى ليست بالكثيرة . و من ثم فإن هذا البحث يعتمد

فى مجمله على مراجع و مصادر غيرجغرافية . و لا بأس فى أن نقول أن الاجتماع والإقتصاد حققا سبقاً فى مجال البحث فى التنمية الريفية ، و أن الاستفادة من نتائجها فى بحث جغرافى لا يقلل من شأن الجغرافيا . بل و يؤكد على اتساع ورحابة المنظور الجغرافى ، و اعتماده على مصادر جغرافية و غير جغرافية

يحدث كثيراً الخلط بين التنمية الزراعية و التنمية الريفية . و رغم أن الزراعة هى محور نشاط الريفيين ، فهى فى الجملة تمثل قطاعاً اقتصادياً واحداً وإن كان رئيسياً - تشمل نميته زيادة انتاج الأرض الزراعية ، و الانتاج الحيوانى ، و السمكى ، و من تطبيق جيد للتقنيات الحديثة التى تتوافق و المعطيات المكانية . وقد تخرج هذه النظرة إلى مجال أوسع يشمل إهتمامات مكانية منها مثلاً زيادة العاملين الزراعيين و زيادة انتاجيتهم و كفاءتهم ، أى الاهتمام بالانتاج الزراعى و السكان الزراعيين . أما التنمية الريفية فلا بد و أن تشمل مجالاً أوسع ، باعتبارها جزء أوسع و حيوى من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى الريف و الذى يشمل - إضافة للإنتاج و السكان - مجالات أوسع تشمل الخدمات الصحية ، و التعليمية ، و الاجتماعية مع إحداث التنسيق و التكامل بين القطاعات الإنتاجية الريفية فى محاولة لتنمية شاملة للريف تندرج فى إطار أوسع أى من خلال الخطة القومية الشاملة .

ولا شك فى أن التنمية الريفية تغطى كثيراً من المجالات السكانية والاجتماعية و الاقتصادية . و يحاول هذا البحث تغطية جوانب أساسية تشمل :
- الجهود التنموية فى دولة الإمارات العربية التى ظهر دورها الواضح بعد استغلال البترول .

- السكان الريفيون باعتبارهم يمثلون ربع سكان دولة الإمارات .
 - التنمية الزراعية و تشمل الانتاج الزراعى الحيوانى .
 - التنمية الخدمية و تشمل التعليم و الصحة و الإسكان .
- و مع أهمية هذه الجوانب و ضرورة التركيز عليها فإن دراسة هذه الجوانب فى

دولة الإمارات تكتنفها صعوبتين :-

- قلة المصادر الرقمية و الاحصائية، و صعوبة الحصول على رقم حديث يتعلق بالسكان ، و الانتاج . و لا يتردد الباحث في ذكر أن الأرقام التي يشملها هذا البحث ليست إلا مؤشرات تعطي دلالة على التنمية الريفية . و سوف يلجأ البحث إلى التعميم - أحياناً - لعدم وجود الدلالات بصورة كمية واضحة . و سوف يجتهد الباحث في أن يكون التعميم موافقاً للواقع، و الاستفادة من معاشته لمجتمع الامارات حقيقياً من الزمن ، و تمكنه من رؤية معظم الأماكن، و المشاركة ، و الاشراف - أحياناً - على عدد من الدراسات الميدانية في إطار تدريس منهج جغرافية المدن ، و الجغرافيا الريفية ، و التخطيطي الإقليمي للخليج و طالبات جامعة الامارات العربية المتحدة لأربع سنوات (١٩٨٩ - ١٩٩٣) .

- أن الريف في ذاته ليس محددًا تحديداً دقيقاً في دولة الإمارات . و يتوقف حجم السكان الريفيين و خصائصهم على نوعية المصدر إذا ، كان « اتحادياً » أو « محلياً »؛ فعلى المستوى الاتحادي لا يوجد في دولة الامارات مدن سوى عواصم الإمارات إضافة إلى مدينتي العين و خورفكان . أما على المستوى المحلي ، فإن كثيراً من المجالات، التي تعتبر ريفاً على المستوى الاتحادي ، تعتبر مدناً محلية منها مثلاً الذيد في إمارة الشارقة ، و دبا في إمارة الفجيرة و شعم في رأس الخيمة^(٥) و هي بالفعل مدن من الناحيتين الوظيفية و السكانية . و سوف يعتمد البحث على المصادر الرقمية الصادرة على المستوى الوطني و ليس المحلي، باعتبار أن هذه المصادر هي الأكثر إتاحة و التي تبنى على أساسها خطط و برامج التنمية .

(. . .)

تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من اتحاد فيدرالي أعلن عنه في ٢ ديسمبر ١٩٧١ ، يجمع أمارات أبو ظبي، و دبي، و الشارقة ، و عجمان ، و رأس الخيمة ، و الفجيرة . و في إطار هذا الاتحاد ، يتحدد لكل إمارة حدود

إدارية أو سياسية ، يمارس فيها حاكم الإمارة سلطانه

و كان قيام هذا الإتحاد ضرورة، بل و قاشياً مع الواقع، و تحاشياً لما يمكن أن يظهر من مشكلات ؛ حيث أن الحدود بين الامارات لا تستند إلى أى أساس طبيعى أو بشرى ، و أن الامارات فى جملتها متشابهة فى بنائها السياسى والاجتماعى، والاقتصادى ، يعزز ذلك صلات القربى التى تجمع عائلات الإمارات. بل أن السيادة القانونية للإمارات كانت معروفة طوال فترة احتلال بريطانيا لها ، التى اعترفت لحكام الإمارات بالسيادة على أقاليمها الخاصة ، و كانت الإمارات آنذاك تشكل دولا مستقلة تربطها مع التاج البريطانى علاقات تعاهدية خاصة الى أن تم الاستقلال (٦) .

تغطى دولة الامارات العربية المتحدة ٧٧.٧٠٠ ك م ٢ تنحصر بين ساحل الخليج العربى شمالاً ، و خليج عمان شرقاً ، و سلطنة عمان من الجنوب الشرقى، والمملكة العربية السعودية من الغرب . و يعيش فيها ١.٣٠٦.٢٠١ نسمة (٧) . وأكبر الامارات هى أبو ظبى التى تبلغ مساحتها ٦٧.٣٤٠ ك م ٢ مكونة من قطاعات متصلة تشرف على الخليج العربى ، و يمتد فى الداخل حتى خط طول ٥٦ درجة شرقاً . و تصل مساحة دىبى إلى ٣٨٨٥ ك م ٢ متألقة من قطاعين : الأول ساحلى ، يؤلف الجزء الأكبر من أراضيها ، و الثانى قطاع جبلى داخلى . و إلى الشرق منها تقع إمارة الشارقة و تبلغ مساحتها ٢٥٩٠ ك م ٢ ، مكونة لقطاعين الأول غربى ، و يطل الخليج العربى ، ما بين إمارتى عجمان و دىبى ، و الآخر شرقى ساحلى على خليج عمان. أما إمارة عجمان فتصل مساحتها الى ٢٥٩ ك م ٢ مؤلفة من ثلاثة قطاعات أحدها غربى ساحلى ، و الثانى داخلى صحراوى ، و الثالث جبلى شرقى . و تكون إمارة أم القيوين ، قطاعاً واحداً يشرف على الخليج العربى بين إمارة رأس الخيمة و عجمان فى مساحة تصل إلى ٧٧٧ ك م ٢ . و تتألف إمارة رأس الخيمة من قطاعين : ساحلى على الخليج العربى و داخلى جبلى فى مساحة تصل إلى ١٦٨٤ ك م ٢ و تصل مساحة الفجيرة الى ١١٦٥ ك م ٢ و تكون قطاعاً

ساحلياً يطل على خليج عمان بالإضافة الى قطاع جبلى جنوبى (أنظر الخريطة
الملحق)

(ولا: الجهود التنموية فى دولة الإمارات العربية المتحدة :

ظهر البترول فى دولة الإمارات فى أبو ظبى عام ١٩٦٣ ، وفى دى عام
١٩٦٩ وفى عام ١٩٧٤ فى الشارقة . و ترتب على استغلال البترول تغيرات
اقتصادية تعدى انماط الأنشطة الى تغييرات طرأت على التركيب المهنى ، و البناء
الاجتماعى . و كان . تضافر عدد من العوامل أهمها تدفق الأموال ، و الانفتاح
المفاجئ على العالم الخارجى ، و بداية تطبيق لخطوات طموحة ، تضم الخطوط
العريضة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية . وواكب كل ذلك هجرة وافدة واسعة
تتجه إلى المراكز الحضرية حيث العمل و مستوى المعيشة الراقى . كما تتجه القرى
التي أصبحت مراكز خدمات و إنتاج^(٨) حيث العمل . و كان التخطيط فى جملته
متوجهاً نحو إحداث نهضة شاملة تتيح للسكان فرصة للإستفادة الكاملة من عوائد
البترول ، و تعويض ما فات من ظروف صعبة فى وقت قصير . ترتب على ذلك أن
تواجه الهيئات التخطيطية المعنية ، منذ بداية السبعينات ، مسئولية تطوير ونشر
الخدمات ، و بناء أجهزة الدولة المختلفة ، و الهياكل الأساسية الاقتصادية .

و فى إطار هذا الهدف العام ، لم تعتمد الدولة أية خطة شاملة للتنمية خلال
السبعينات ، على مستوى تفصيلى ، لأن الطفرة المفاجئة فى النمو الاقتصادى ،
و السكاني لم تكن متوقعة ، و على ذلك بدأ المسؤولون فى اعتماد أى شكل من
أشكال التخطيط الظرفى ، الذى يأخذ بمفهوم خطط العمل لتلبية الحاجات الفورية
للمشاريع واسعة النطاق^(٩) دون اهتمام بالتنسيق على مستوى مكاني - أى بين
الإمارات - أو قطاعى - أى بين أنماط الأنشطة .

و لكن الهدف العام من التخطيط للتنمية إحتوته وثيقة الاهداف
العامة الرئيسية للتنمية ، التى صدرت فى عام ١٩٧٤ تتلخص محتوياتها
فيما يلى^(١٠) :-

- ١ - تمه التنمية الاقتصادية على أساس متوازن بالنسبة للدولة ككل ، و على مستوى الإمارات، و يتم النمو الاجتماعى المتوازن جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية ، ليتوافر فى كل الأحوال مستوى حضارى واحد .
- ٢ - تتطلب التنمية و إنطلاقها تعاوناً خلاقاً مع بلاد الخليج و الجزيرة فى إطار التعاون بين البلاد العربية خاصة و البلاد الإسلامية و المجتمع الدولى .
- ٣ - دعم الاقتصاد القومى و تعزيز قدراته على الاعتماد الذاتى باستخدام المنجزات العلمية ، و تغيير الهيكل الإنتاجى ، و تنوع أنشطته ، و تعظيم طاقاته لدفع النمو و التركيز على دعم التوسع فى إستغلال ثروات البحار ، و توسيع الاستغلال الزراعى و النباتى و الحيوانى ، و الاستمرار فى استكشاف مصادر الثروة المعدنية، و تشجيع إنشاء الصناعات التحويلية، و تنمية القطاعات المدعمة للقاعدة الإقتصادية ، و تيسير انطلاق التنمية دون قيود أو اختناقات .
- ٤ - الانسان فى دولة الامارات هو الغاية . و الخدمات الاجتماعية على اختلافها حق اساسى له ، و يكفل التعليم للجميع ، و كفاءة الرعاية الصحية و الوقائية و العلاجية بتوزيع مناسب بين المناطق ، و يتم التأكيد على أهمية البحث العلمى ، و كذلك تقديم الرعاية الاجتماعية الملائمة ، و الخدمات الثقافية و الاعلامية و البيئية ، و توفير المساكن بما يتيح للمواطنين اعلا و أكفاً مستوى من الخدمات .
- ٥ - تحقيق رفاهية المجتمع كهدف أساسى للتنمية ، ذلك باستمرار تطوير مستويات المعيشة سواء من نواحى الاستهلاك أو نواحى الخدمات على أساس من العدالة الاجتماعية ، مع تأكيد الرفاهية للأجيال القادمة بتوجيه قدر متزايد من الدخل للإستثمار ، بما يضمن إطراد النمو و تزايد الدخل .
- ٦ - تنمية القوى العاملة ، و تكوين الكوادر المدربة منها ، و القادرة على النهوض باحتياجات التنمية فى مجالات التخصص الذى يناسب الأوضاع المتميزة و الخاصة بالدولة ، و العمل على رفع مستوى الكفاية الانتاجية حسب مراحل النمو المختلفة .

٧ - يتم كل ما تقدم فى إطار التعاون الخلاق بين القطاعين العام والخاص ، كما ورد بالدستور، و طبقاً للنظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، و أن تكون الوسيلة لإعمال المبادئ الدستورية ، و تصور الأولويات الأساسية للتنمية هو دعم التخطيط على المستوى الاتحادى ، و انتشاره فى مختلف المؤسسات ومختلف الإمارات .

و انطلاقاً من الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بأهتتمت الدولة بأسلوب التخطيط الاقتصادى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . و تم فى عام ١٩٧٢ انشاء وزارة التخطيط التى بدأت بإعداد دراسات عن تطور الاوضاع الإقتصادية . كما تم فى عام ١٩٧٣ تحديد أجهزة التخطيط بمجلس التخطيط القومى الاتحادى ووزارة التخطيط . و فى ١٩٧٩ تم إعداد خطط شاملة متوسطة المراحل مدتها خمس سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٥) تكون أهدافها النهائية هى (١١) :

- تحقيق حجم و تركيب سكانى أمثل ، و تحديد الاحتياجات من العمالة .
- العمل على رفع مستويات المعيشة فى مختلف مناطق الدولة .

و يتخلص الهدف النهائى لخطط و برامج التنمية فى توسيع القاعدة الانتاجية للبلاد، و فى تحقيق اسلوب التنمية الشاملة ، و تحقيق توزيع مناسب على المناطق مع تحقيق ما يمكن أن يطلق عليه دولة الرفاهية (١٢) التى تعنى بتقديم الخدمات العامة دون مقابل ، كالتعليم ، و الصحة ، و بعض نواحي الاسكان ، فى الوقت الذى لا تؤثر فيه على السياسة الاقتصادية للدولة، و العمل على تحقيق تنمية العدالة الاجتماعية ، مع توزيع أفضل للثروة . بمعنى أن الرفق لم يخص له عناية مميزة كما أنه لم يهمل أيضاً ضمن الاطار العام للاهداف و التوجيهات التنموية فى دولة الامارات (١٣).

و فى إطار التخطيط للتنمية تم تخصيص نسبة عالية من الايرادات العامة لتمويل مشاريع التنمية فى دولة الامارات خلال السنوات الماضية . و تركزت

استثمارات الحكومة فى مشاريع تنمية ذات تكلفة عالية ، كانت البلاد فى حاجة إليها وهى مشاريع البنية الأساسية مثل المطارات ، والموانئ ، والطرق ، والجسور ، ومشاريع الخدمات كالمستشفيات ، والمدارس ، والمرافق العامة الأخرى . فى حين تركزت المشاريع الحكومية فى مجال الانتاج فى مشاريع الصناعات الامتخراجية ومشاريع تصنيع الغاز . أما القطاع الخاص فقد تركزت استثماراته فى مشاريع الاسكان والصناعات المتوسطة ، والصغيرة ، وبعض الخدمات .

أما التنمية الريفية فرغم أن منهج التنمية الشاملة فى الدولة لم يهمل لها برامج معينة للريف بشكل مستقل ، وإنما تمت تنميته بإقامة مشاريع عامة فى إطار التنمية الشاملة حسب إحتياجات كل قطاع اقتصادى دون النظر إلى وجود المشروع بالريف أو الحضر ، مع العمل على تلبية متطلبات المناطق من الخدمات والمرافق العامة . وعلى ذلك يصعب من الصعب تحديد حجم الاستثمارات فى المناطق الريفية ، خاصة وأن الاحصاءات التى ترتبط بذلك غير متوفرة . غير أنه يمكن النظر إلى الإستثمار فى الريف من خلال الاستثمارات الزراعية التى ترتبط بالطبع بالريف ويوضح ذلك الجدول الآتى :

جدول رقم (١) تطور الاستثمارات فى الزراعة بدولة الإمارات

فى السنوات من ١٩٧٥ - ١٩٨٩ (١٤)

السنة	جملة الاستثمار	السنة	جملة الاستثمار (مليون درهم) (١٥)
١٩٧٥	١٦١	١٩٨٣	٤٣٠
١٩٧٦	١٨٨	١٩٨٤	٣٩٢
١٩٧٧	١٨٩	١٩٨٥	٣١٩
١٩٧٨	٢٩٧	١٩٨٦	١٩٩
١٩٧٩	٢٦٩	١٩٨٧	٢٠٢
١٩٨٠	٥٦٠	١٩٨٨	١٩١
١٩٨١	٤٧٢	١٩٨٩	٢٢٤
١٩٨٢	٤٨٢		

و يتصح من أرقام الجدول أن حجم الاستثمارات في مجال الزراعة إستمر في
الزيادة المطردة حتى ١٩٨٠ . ثم أخذ في التناقص بعد ذلك . ويرجع ذلك الى
تراجع أسعار البترول و عوائده بعد عام ١٩٨٠ ، الأمر الذي أثر على حجم
الاستثمارات ليس في قطاع الزراعة فقط بل في كافة القطاعات الاقتصادية . وفي
السنوات من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ يتذبذب حجم الاستثمار بين الزيادة و النقصان .
و لكن من المتوقع أن تزيد الاستثمارات الزراعية وفق خطة الدولة التي ترمى إلى
زيادة استصلاح الأراضي ، خاصة بعد توفير المياه عن طريق اعذاب المياه المالحة
والتوسع في استزراع المحاصيل التي تتحمل الملوحة^(١٦) . ورغم زيادة
الاستثمارات في مجال الزراعة الحالية المتوقعة ، فإن عناصر الانتاج الزراعى التي
تشمل الزراعة ، و تربية الحيوان ، و الصيد لا تساهم الا بنسبة ضئيلة في الناتج
المحلى الاجمالى لدولة الإمارات إذا لم تزد قيمتها عن عام ١٩٨٧ عن ١,٩ ٪ من
مجموع مساهمة القطاعات المختلفة^(١٧) .

ثانياً: سكان الإمارات الريفيون :

ينقسم سكان دولة الامارات حسب نمط الحياة إلى مجموعات رئيسية

تشمل^(١٨) :-

١ - البدو الرحل : و هم الذين يعيشون حياة و الإرتحال بحثاً عن الماء و الكلاً
في الصحراء التي تشمل معظم مساحة الدولة أو بين السهول و المرتفعات
الشرقية .

١ - البدو شبه الرحل : و تشمل الجماعات الذين يقيمون في بعض الواحات
الداخلية (كواحات العين و البرقى) و تمارس هذه الجماعات الزراعة في
فصل الشتاء حيث يزرعون بعض المحاصيل الحقلية تحت أشجار النخيل
(كالبرسيم و الخضر) ، و ينتقلون إلى البادية عقب سقوط الامطار
حيث يتوافر الكلاً .

٣ - الجماعات شبه المستقرة : و تشمل السكان الذين يقيمون في قرى ساحليتيهم يعملون في الصيد اضافة إلى ممارستهم للرعى في مناطق قريبة من الساحل . و قد يمارس هؤلاء الزراعة و الصيد و الرعى كما يحدث في قرى رأس الخيمة و الفجيرة .

٤ - الجماعات المستقرة : و تشمل سكان المراكز المستقرة الذين يعملون بالزراعة و التجارة و الخدمات خاصة في المراكز الحضرية و التجمعات الريفية المستقرة ، و يشكل هؤلاء النسبة الغالبة من السكان إذ يشكلون ٩٣ ٪ من سكان الدولة في الوقت الذي يشكل فيه البدو - رغم إتساع المساحة التي يعيشون فيها - نسبة لا تزيد عن ٧ ٪ من إجمالي السكان^(١٩) .

و مع تمييز السكان حسب البداوة و الاستقرار ، و ممارسة الزراعة في ظل البداوة كحرفة يشترك في ممارستها من يعيش على الرعى و الصيد ، أو في قرى مستقرة تشغل الواحات الصحراوية و الجبلية أو مناطق إستيطان البدو الذين تحولوا في عهد استغلال البترول إلى زراع مستقرين ؛ يصعب في دولة الامارات فيما عدا الأساس الإداري - تصنيف السكان إلى ريفيين و حضريين^(٢٠) لما تجر به عمليات التحضر المستمرة من تغيرات فتجت عن تحول السكان من الريف إلى الحضر ، حتى أصبحت الامارة و كأنها مدينة تتركز فيها السكان و الانشطة ، و أصبحت القرى مراكز خدمات يشكل العاملون بها - و معظمهم وافدون - النسبة الغالبة من سكان المراكز الريفية .

و رغم صعوبة التمييز و يتوزع سكان الامارات ، من الناحية الجغرافية ، بين الحضر ، و البدو و سكان الواحات . و في عام ١٩٥٠ قدر عدد من المواطنين في الدولة بحدودها الحالية بحوالي ٨٠ ألف نسمة ، كان حوالي ربعهم حضريين (أي حوالي ٢٠ ألف نسمة) . و في عام ١٩٦٦ تضاعف عدد المواطنين فوصل إلى ١٧٠ ألف نسمة يعيش نصفهم في الحضر . و حسب تعداد ١٩٧٥ إرتفع عدد

المواطنين إلى حوالي ٢٢٠ ألف نسمة بلغت نسبة الحضريين فيهم ٦٤٪، يضاف إليهم الوافدون من الدول الآسيوية والعربية فتصبح نسبة الحضر ٨٠٪ من السكان (٢١). أما في تعداد ١٩٨٠ فقد بلغ عدد السكان الإجمالي في الدولة حوالي مليون نسمة نسبة الحضريين منهم ٨١٪ و الريفيون ١٩٪ (٢٢). ويتوزع السكان الريفيون في ٤١١ قرية لا يزيد عدد سكان بعضها عن عشرة أشخاص. و تتوزع هذه القرى على طول الساحل الشرقي، و في الواحات الداخلية، و على طول أودية سلسلة جبال عمان في المناطق الزراعية حيث قامت زراعة بسيطة تشجع على الاستقرار (٢٣).

و يتضح من التوزيع النسبي للسكان الحضريين و الريفيين أن سكان الريف في دولة الامارات لا يشكلون اكثرية السكان كما هي الحال في أغلب الدول النامية (٢٤) و يتوافق هذا الوضع مع الظروف البيئية للدولة حيث يفتقر الريف في جملته الى المقومات الفعالة للزراعة التي تشكل الركيزة الأساسية للاستيطان الريفي.

تعتبر دولة الامارات - من ناحية اخرى - حالة متميزة من ناحية توزيع السكان بين الريف و الحضر، حيث أنه في الوقت الذي تزيد فيه نسبة الحضر زيادة مطردة تتناقص نسبة سكان الريف. غير أن التناقص ليس الا نسبياً فقط، أما عن الأعداد المطلقة للسكان الريفيين فتتعرض للزيادة المستمرة كما يتضح في الجدول الآتي :

جدول (٢)

سكان دولة الامارات العربية المتحدة

في الحضر و الريف (٢٥)

البيان	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
مجموع سكان الدولة	١٧٩١٣٨	٥٥٧٨٨٧	١.٤٢.٩٩	١٣.٦٢.٠٠
العدد	١١٧١٥٦	٤٦٨٢٨٧	٨٤٢٤١٥	١.٤٤٩٦٠
سكان الحضر النسبة	%٦٥	%٨٤	%٨١	%٨٠
العدد	٦١٩٨٢	٨٩٦.٠	١٩٩٦٨٤	٢٦١٢٤.٠
سكان الريف النسبة	%٣٥	%١٦	%١٩	%٢٠

سكان الريف إذن يتزايدون رغم انخفاض نسبتهم . لا يعنى ذلك بما قد ينتج عن استقرار الأرقام أن هناك هجرة تتجه من الريف إلى الحضر بشكل مستمر وإلا لتناقض الريفيون . ولكن الواقع هو أن الزيادة السكانية المطردة حدثت فى المدن كما حدثت فى القرى . و مرد ذلك إلى الهجرة الوافدة المتزايدة التى تتجه نحو مراكز العمران حضراً و ريفاً - وراء هذه الزيادة المطردة. وقد ارتفع سكان الريف فهو يستقبل هجرة وافدة خارجية ممثلة فى العمالة الزراعية بعد التوسع فى استزراع الأراضى ، وفى العاملين بالخدمات بعد تطور التعليم و الصحة عقب ظهور البترول ، إضافة إلى الجهود التنموية التى نجحت فى مجال توطين البدو و خاصة بعد توفر عوامل الجذب فى المحلات الريفية المخططة الحديثة ممثلة فى بناء مساكن شعبية شيدت فى قرى نموذجية، ووزعت هذه المساكن على المواطنين مجاناً . و واكب ذلك بناء الطرق والمدارس و المراكز الصحية .

لم تكن زيادة السكان الريفيين - من ناحية أخرى - متوافقة مع زيادة

العاملين بالزراعة : حيث أن هؤلاء يعيش بعضهم في القرى كما يعيش آخرون في المدن . و تختلف أعداد المشتغلين بالزراعة سواء كانت اقامتهم الدائمة في الريف أو الحضر بين المواطنين و غير المواطنين ، كما يوضح ذلك أرقام الجدول الآتي :

جدول رقم (٣)

المشتغلون بالزراعة حسب الجنسية في

دولة الامارات في الاعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ (٢٦)

البيان		١٩٧٥	%	١٩٨٠	%	١٩٨٥	%
مواطنون	حضر	١٨٢٢	٢٨,٦	١٦٠٣	٣٤,٣	٣٢٤٥	٣٤,٣
	ريف	٤٥٥٦	٧١,٤	٣٠٧٣	٦٥,٧	٦٢٢٢	٦٥,٧
	جملة	٦٣٧٨	١٠٠	٤٦٧٦	١٠٠	٩٤٦٧	١٠٠
غير مواطنين	حضر	٣٤٠٣	٤٧,٣	٩٥٩٠	٤٥,٨	١٩٤٢٠	٤٥,٨
	ريف	٣٧٨٨	٥٢,٧	١١٣٤٧	٥٤,٢	٢٢٩٨٠	٥٤,٢
	جملة	٧١٩١	١٠٠	٢٠٩٣٧	١٠٠	٤٢٤٠٠	١٠٠
جملة	حضر	٥٢٢٥	٣٨,٥	١١١٩٣	٤٣,٧	٢٢٦٦٥	٤٣,٧
	ريف	٨٣٤٤	٦١,٥	١٤٤٢٠	٥٦,٣	٢٩٢٠٢	٥٦,٣
	جملة	١٣٥٦٩	١٠٠	٢٥٦١٣	١٠٠	٥١٨٦٧	١٠٠

تشير ارقام الجداول إلى أن نسبة المواطنين المشتغلين بالزراعة تقل عن نسبة غير المواطنين. غير أن النسبتين كانتا متقاربتين في عام ١٩٧٥ (٤٧ % مواطنون ٥٣ % غير مواطنين)، ثم حدث تطور كبير في نسبة غير المواطنين بعد عام ١٩٧٥ (٨١,٧ % من جملة المشتغلين بالزراعة في عام ١٩٨٠) و تعود هذه القفزة الواسعة لأسباب أهمها أن كثير من المواطنين قد انصرفوا الى الاشتغال بالزراعة بعد تكون اتحاد دولة الامارات بوما صاحب ذلك من فتح أسواق واسعة

للمعمل فى مجالات الخدمات و الصناعة و التجارة ، مما اجتذب كثيرا من المواطنين الزراعيين سواء من كانوا يقيمون فى الريف أو الحضر . و من ناحية أخرى كان للتنمية الزراعية التى استحدثت بعد تكون الدولة، و التى تتضمن توسعاً أفقياً فى الأراضى الزراعية ^{أقرب} سهولة استخدام الملاك للأيدي العاملة الزراعية الأجنبية خاصة بعد الانفتاح على دول جنوب آسيا التى تفد منها أيدي عاملة رخيصة و ذات خبرة، خاصة من الهند و باكستان و بنجلاديش.

و تزيد نسبة الزراعيين المقيمين بالريف على نسبة المقيمين بالمدن من المواطنين و غير المواطنين وهو أمر طبيعى . غير أن ما توضحه الأرقام هو إتجاه نسبة ساكنى الريف ^{تجمعت} نحو الانخفاض (٦١,٥ ٪ فى عام ١٩٧٥ ، و ٥٦,٣ ٪ فى عام ١٩٨٠ ، ١٩٨٥). إلا أن هذا الانخفاض الإجمالى ينتج عن تناقص نسبة المواطنين تناقصاً كبيراً (٧١,٤ ٪ فى عام ١٩٧٥ و ٦٥,٧ ٪ فى عام ١٩٨٠ و ١٩٨٥) بما يوحى بأن هناك هجرة واسعة للريفيين المواطنين نحو المدن . و الواقع أن التوسع فى شق الطرق بين المدن و القرى ترتب عليه سهولة الاتصال بين المدينة و القرية إضافة إلى أن كثيراً من المواطنين يمتلكون أرضاً زراعية فى الريف ، و يعملون فى نفس الوقت فى المدن مما أدى إلى ظهور الملكية الغيابية Absentee landownership التى تحدث فى كثير من جهات العالم النامى فى أمريكا اللاتينية و آسيا و أفريقيا ^(٢٧) ، أى امتلاك الأرض فى الوقت الذى يقوم فيه عمال أجانب و اقدون بالزراعة و يقيم هؤلاء فى الريف دون أن يتأثر بذلك طبيعة و نوعية الملكية الزراعية ؛ فمعظم الوافدين عمال بأجر و ليسوا ملاكاً أو مستأجرين . و بذلك يبدو من الطبيعى أن تتجه نسبة غير المواطنين الزراعيين المقيمين فى الريف نحو التزايد ، عكس نسبة المواطنين (٥٢,٧ ٪ فى عام ١٩٧٥ و ٥٤,٢ ٪ بعد عام ١٩٨٠) ، و ترتب على ذلك أيضاً انخفاض عدد المزارعين المواطنين بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٠ لقصور الزراعة فى البداية عن استيعاب الإستثمارات الخاصة ثم حدث تطور هائل فى أعداد المزارعين المواطنين

بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ يصل إلى أكثر من المثل . و يعود ذلك إلى التوسع فى استصلاح الأراضى ، و توجه الاستثمارات - حتى من القاطنين فى المدن - نحو شراء الأرض الزراعية خاصة مع دعم الدولة النقدى و العينى للإنتاج الزراعى ومستلزماته و للمنتجين أيضاً^(٢٨) . و طبيعى ألا تقتصر الزيادة فى عدد المواطنين الزراعيين بل شمل ذلك أيضاً زيادة فى عدد الوافدين بنسب لا تقل عن نسبة المواطنين .

إذا كانت تلك هى الصورة العامة لتوزيع المشتغلين بالزراعة بين المواطنين والوافدين على مستوى الدولة ، فإن نسبة الريفين إلى جملة السكان - سواء منهم المشتغلين بالزراعة أو غيرها - تختلف من إمارة إلى أخرى . كما أن تطور هذه النسبة يمكن أن يشير إلى كثير من الخصائص السكانية على مستوى تفصيلى مثلة فى تطور نسبة الريفين فى كل إمارة كما يشير إلى ذلك الجدول الآتى :

جدول رقم (٤)

تطور نسبة سكان الريف فى كل إمارة الى مجموع سكانها
فى السنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (٢٩)

١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٦٨	الإمارات
٢٤٪	١٦٪	٥٢٪	أبو ظبى
٥	٢	٣	دبى
٥	١٧	٣٥	الشارقة
٧	١٤	١٢	عجمان
٢٢	١٨	٣٠	أم القيوين
٤٤	٤٨	٦٤	رأس الخيمة
٦١	٨٣	٨٣	الفجيرة
٨٩	١٦	٣٥	الدولة

تزيد نسبة الريفيين في عام ١٩٦٨ : ١٩٧٥ في إمارات العميرة ،
و رأس الخيمة ، و أبو ظبي ، و الشارقة عن نسبتهم إلى إجمالي سكان الدولة .

و رغم تشابه هذه الإمارات في زيادة النسبة فإن هناك ظروفاً محلية تختلف
في كل إمارة عن غيرها، و تضع كلا منها موقف منفرد ؛ فالفجيرة إمارة مكونة من
قرى صغيرة و واحات صحراوية و جبلية ليس فيها من المراكز الحضرية ، على
المستوى الاتحادي و المحلي سوى مدينة الفجيرة، فهي إمارة ريفية إذن من
النواحي العمرانية و الإنتاجية و من ثم السكانية . و رأس الخيمة هي الإمارة التي
يسود فيها الطابع الزراعي لظروفها الطبيعية ممثلة في السهل الحصوي الخصيب ،
ووفرة المياه (٣٠) . و أبو ظبي هي أكبر الإمارات سكانا و مساحة و تتركز بها
المستوطنات الزراعية ممثلة في الواحات الداخلية ، و مناطق توطين البدو الزراعيين
(المحاضر) . و الشارقة تزيد فيها أعداد المزارع و مساحتها خاصة في اللذيد و المدام
و خور فكان حيث السهل الخصيب و سهولة الاتصال ووفرة المياه .

تقل نسبة الريفيين في الإمارات الأخرى خاصة في دبي حيث التجارة
و الصناعة و الخدمات و هي مجالات الاستثمار الرئيسية . و تقل في عجمان
المقومات اللازمة للزراعة أهمها التربة و ندرة المياه و توجه السكان نحو الصيد .
و الحال نفسها في أم القيوين على أية حال فإن نسبة الريفيين تتجه نحو التناقص
على مستوى الدولة رغم ارتفاعها المطرد في بعض الإمارات، و لكن ذلك لا يعنى
بالضرورة - كما ذكرنا - أن هناك هجرة تتجه من الريف إلى المدن .

ثالثاً - التنمية الزراعية في دولة الإمارات :

ليست الظروف الطبيعية في دولة الإمارات ظروفاً مواتية للزراعة ؛ فالتربة
في معظمها ليست خصبة، و الماء ليس متاحاً و سهلاً ، و المناخ صحراوي جاف ترتفع
حرارته و تنقص أمطاره . غير أن هذه الصعوبات لم تحل دون بذل جهود بناءة
أثرت عن نهضة زراعية هي بالمقياس النسبي ثورة اقتصادية تقلل من أثر الاحتصة
البيئية الصعبة ، و تبرز معها آثار الجهد البشري المشمر^(لذئ) ساندته و أيدته موارد مالية

وفيرة . و سححت ببذل الجهد الملح فى التغلب على المعوقات الطبيعية . و كان من نتيجة ذلك أن ساهمت الزراعة - رغم محدودية دورها فى إقتصاد الإمارات - فى زيادة الأمن الغذائى ، و فى جذب المواطنين الرحل إلى الحياة الاستيطانية الزراعية . و عضد ذلك جهد حكومى تتخذ محاور عدة ممثلة فى المساهمة فى إنجاز العمليات الزراعية الأولية مثل تسوية الأرض و حرثها و مقاومة الآفات الزراعية ، و ذلك دون مقابل نقدى يدفعه المزارعون، إضافة إلى تزويدهم بالآلات الزراعية (مضخات الرى و المكائن أساساً) بأسعار تدعمها الدولة ، و توفر الصيانة لها دون مقابل . يشمل ذلك أيضاً تهيئة القروض ، و تقديم مستلزمات الانتاج الزراعى (بذور - أسمدة - مبيدات) بنصف قيمتها ، مع تقديم خدمات الارشاد الزراعى ، و حل مشكلات الماء (حفر الابار و صيانتها - تمديد شبكات الرى بالتنقيط - الزراعة المحمية)^(٣١) ، و تساهم تلك الجهود فى إبراز تنمية زراعية تتشكل أهم معالمها فى النواحي الآتية :

- تطور المساحات الزراعية .
- تطور الانتاج الزراعى .
- تغير هيكل الحيازة الزراعية .
- زيادة الانتاج الحيوانى و تحسينه .

و لا شك فى أن أبراز بعض التفاصيل الخاصة بهذه النواحي، يقدم تصوراً عن أهمية و أبعاد التنمية الزراعية فى الامارات :

١ - تطور المساحات الزراعية :

تزايدت مساحة الأرض الزراعية فى الامارات خلال السنوات التى تعقب ظهور البترول^(٣٢) . وفى عام ١٩٦٧ كانت مساحة الأراضى المزروعة فى الدولة حوالى ٤٠ ألف دونما أرتفعت الى ١٢٧ ألف دونما فى عام ١٩٧٣، أى تضاعفت المساحة ثلاث مرات فى ست سنوات . و تواصل التوسع الزراعى الأفقى لتصل الأرض

الزراعية إلى ٢٦٤ ألف دونما في عام ١٩٨١ .

يبدو هذا التوسع الكبير في المساحة الزراعية ظاهرة خاصة لا تعرفها إلا دول الخليج . فمن الواضح أن العوائد البترولية هي بالفعل العامل الأول في توفير النقد الذي يسمح بالإنتفاق على تنمية زراعية هائلة تقلل أثر المعوقات الطبيعية - والبشرية أحياناً - إلى أدنى حد . بل كانت التنمية الزراعية جزءاً من (خطة) تنمية شاملة، كان نصيب التنمية الزراعية الريفية ممثلاً في استصلاح المزيد من الأراضى ، و توزيعها على المواطنين وفق المعايير التي تقترب من عطاء « مجاني » .

ظل التوسع الزراعى سائراً في فقرات سريعة حتى عام ١٩٨٠ . وبعدها أصبح التزايد بطيئاً نسبياً. ونفس السبب الذي كان وراء زيادة مساحة الأراضى هو السبب في قلة معدلات التوسع . أى أن تراجع أسعار البترول و عوائده أخذت تتراجع منذ عام ١٩٨٠ ، و تراجعت معه معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدت بكل المقاييس طفرة و نمواً يقل أن نجد نظيراً له خارج الخليج بين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٨٠ و يدل على هذا الاتجاه أرقام الجدول الآتى :

جدول رقم (٥)

تطور سعة الأرض الزراعية

في دولة الامارات بين السنوات ١٩٦٧ - ١٩٨١ (٣٣)

العام	المساحة (دولة)	الزيادة
١٩٦٧	٤٠٠٠٠	—
١٩٧٣	١٢٧١٠٠	٨٧١٠٠
١٩٧٥	١٤٥٠٢٦	١٧٩٢٦
١٩٧٨	١٨٠٣٥٧	٣٥٣٣١
١٩٨٠	٢٣٤٧٤٩	٥٤٣٩٢
١٩٨١	٢٦٣٥٣١	٢٨٧٨٢

تدل الأرقام على أن الأرض الزراعية قد توسعت بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨١ بمقدار ٢٢٣,٥٣١ دونماً ؛ أي أن الأرض قد تضاعفت نحو سبع مرات في خلال ١٤ عاماً . و كان التوسع الزراعي هائلاً في الفترة بين عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ، و هي فترة الطفرة البترولية و تكون إتحاد الإمارات . وبتنفيذ معدلات زيادة الأرض الزراعية، غير إنها تباطأت بعد عام ١٩٨٠ . أما بعد عام ١٩٨٥ فتشهد الإمارات توسعاً زراعياً واضحاً خاصة مع التوسع في استصلاح الأراضي الذي واكب انشاء محطات إعذاب المياه المالحة و استزراع النباتات التي تتحمل الملح ، و تطور المشاريع الزراعية كزراعة القمح بالعروة و مشاريع العلف في أبو ظبي^(٢٤) ووصلت الارض الزراعية إلى نحو ٣٨١ ألف دونماً^(٢٥) .

و مع التوسع الكبير في الأراضي الزراعية تختلف مساحة الارض الزراعية من إمارة إلى أخرى وفق أثر المعطيات الطبيعية و العوامل البشرية المؤثرة في الزراعة بكل إمارة كما كان نشاط التوسع الزراعي مختلفاً بين الامارات كما يوضح ذلك الجدول الآتي :

جدول رقم (٦)

تطور مساحات الاراضي الزراعية في الامارات عام ١٩٧٣ - ١٩٨٥ (٢٦)

١٩٨٥		١٩٧٣		الإمارة
%	المساحة (دونم)	%	المساحة (هكتار)	
٣٧	١٣٩٢٧٣	١٢	١٤٧٧٨	أبو ظبي
٨	٣٢٢٩٣	٦	٧٤٩٤	دبي
٢٢	٨٢٨٤٩	١٨	٢٢٥١٢	الشارقة
٢	٦٤٦٦	١	٤٥٣	عجمان
٢	٨٠٥٤	٢	٢٦٠٢	أم القيوين
٢١	٨١٧٤٠	٤٨	٥٨٧٢٨	رأس الخيمة
٨	٢٩٥١٨	١٣	١٥٨٧٠	الفجيرة
١٠٠	٣٨٠١٩٣	١٠٠	١٢٢٤٣٧	الدولة

زادت المساحة الزراعية بدولة الامارات زيادة كبيرة بين عامى ١٩٧٣ - ١٩٨٥. غير أن هذا التوسع يختلف فى الامارات حسب إمكانية التوسع الزراعى فى أراضيها .

و كان لتوطن مشروعات التوسع الزراعى، وتركز الانفاق فى هذا المجال فى مناطق بعينها تتوافر فيها ما يلزم للزراعة أكبر الأثر . و نالت إمارة أبو ظبى نصيب السبق فى هذا المجال ، و زادت فيها المساحة الزراعية كما زادت نسبة هذه الأراضي الى جملتها فى الدولة . ثم تقسم الدولة من وجهة النظر الزراعية الى أربع مناطق الشمالية و الشرقية و الوسطى و الجنوبية (انظر الخريطة بالملاحق). و تتركز المنطقة الجنوبية فى إمارة ابو ظبى، و تشمل منطقتى أبو ظبى و العين . و الاخيرة تعرف الزراعة منذ عهد الاستيطان فى منطقة الامارات لعوامل تضافرت على قيام حرفة زراعية مستقرة، منها التربة الخصبة و توفر المياه فى مساحة تصل الى ٧٧ ٪ من المساحة الزراعية فى الدولة - و يصل فيها إنتاج الخضرا الى ٩٣ ٪ من إنتاج الدولة و ٩٠ ٪ من المحاصيل التقليدية . تتركز الزراعة أيضاً فى إمارة رأس الخيمة ولكنها قبل جهود التنمية الزراعية الحديثة كانت المصدر الاساسى لما يقرب من ٥٠ ٪ من الانتاج الزراعى . و تناقصت هذه النسبة بعد التوسع الزراعى فى إمارات أخرى . فلم تظل رأس الخيمة كأساس ولكنها رغم ذلك منطقة زراعية رئيسية تتساوى فيها نسبة الأراضي الزراعية مع الشارقة (٢١ ٪ . ٢٢٠ ٪ على التوالى) .

و ليس لامارات دبی، و عجمان ، و أم القيوين أهمية كبيرة من ناحية المساحة الزراعية . أما الفجيرة ففيها الواحات الجبلية الزراعية و المناطق الزراعية فى السهل الشوقى، و مناطق توطن المشروعات الزراعية خاصة بالنسبة لتربية الدواجن ، و من ثم زادت المساحة الزراعية فيها، و لكن نسبة أراضيها الى جملتها فى الدولة تقل . و لكن قياس اهمية الزراعة و تسميتها ليس قاصراً على المساحة الزراعية؛ فقد يكون الانتاج غزيراً فى مساحة قليلة يعرض نقص المساحة خاصة مع توفر إمكانات قد لا توجد فى مساحة كبيرة .

٢ - تطور الانتاج الزراعى :

واكب التوسع فى مساحة الأرض الزراعية زيادة فى نوعية الانتاج الزراعى من ناحية الكمية المنتجة و القيمة النقدية للمنتجات ، و يظهر ذلك فى الجدول الآتى :

جدول رقم (٧)

تطور الانتاج الزراعى حسب أنواعه و قيمته فى السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ فى دولة الامارات (٣٧)

العام	الكمية (طن) القيمة (غير ميين)	خضروات	فاكهة	محاصيل (٣٨)
١٩٧٥	١٣٠٠٠	٢٣٠٠	٤٠٠٠	
١٩٨٠	١٢٦٧٤٩ ٩٨٣٧٨	٥٩٢٦٤ ٩٨٣٧٨	٩٠٣٩٢ ١٣٩٠٢٣	
١٩٨٥	٢٣٢٢٩٢ ٣٣٢٣٤٣	٨٥٩٣٦ ٢٥١٨٤٩	٣١٩٩٩٥ ٣٩١٥١٠	

يلاحظ من أرقام الجداول أن الانتاج الزراعى تزايد بصورة ملحوظة فى أنواع المنتجات . كما تزايدت قيمتها النقدية زيادة متواصلة . غير أن القيمة النسبية لكل نوع تختلف بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ؛ ففى عام ١٩٨٠ كانت قيمة الخضروات تربو على نصف قيمة مجموع الانتاج الزراعى . و تكاد تتقاسم الفاكهة و المحاصيل فى النصف الآخر . إنخفضت بعد ذلك قيمة الخضروات النسبية فى عام ١٩٨٥ ، و ارتبط ذلك بزيادة ملحوظة فى المحاصيل و زيادة أقل فى قيمة الفاكهة . و من الطبيعى أن تزيد الكمية المنتجة من المحاصيل فى عام ١٩٨٥ مع التوسع

فى زراعات القمح الواسعة فى منطقة العين ، وكذا التوسع فى زراعة محاصيل العلف التى ترتبط بالتوسع فى تربية الحيوانات، و التى تدعمها الدولة فى مزارعها الحكومية أو فى المزارع الخاصة (٣٩) .

و إذا كان الانتاج الزراعى قد اختلف حسب نوعه و قيمته فى الدولة فإن الانتاج يختلف بالطبع من إمارة إلى أخرى، و فى كل نوع من الانتاج الزراعى يوضع ذلك الجدول الآتى :

جدول رقم (٨)

الانتاج الزراعى حسب نوعه فى كل إمارة فى ١٩٨٥ (٤٠)

المحاصيل		التمور و الفاكهة		الخضروات		الإمارة
%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	
٣٣,٥	١٠٧٠٦٣	٧,٢	٦١٣٢	٣٤,١	٧٩٩١٨	أبو ظبى
١٦,١	٥١٤٨١	٧,١	٦٠٤٨	١,٨	٤٢٧٣	دبى
٣٦,٥	١١٦٦٣٨	٤٣,٩	٣٧٦٢٨	٢٩	٦٧٩٤٣	الشارقة
١,٨	٥٧٤٩	١,٥	١٢٩٥	١	٢٥٤١	عجمان
٣,٣	١٠٤٣٠	٢,١	١٨١٠	,٨	١٩٠٥	أم القيوين
٧,٤	٢٣٥٥٧	٢٠,٨	١٧٧٧٦	٢٨,٩	٦٧٧٠٩	رأس الخيمة
١,٤	٤٣٩٥	١٧,٤	١٤٨٦٧	٤,٤	١٠٣٧١	الفجيرة
١٠٠	٣١٩٣١٣	١٠٠	٨٥٥٥٦	١٠٠	٢٣٤٦٦	الدولة

تتركز زراعة الخضروات و التمور و الفاكهة و المحاصيل تركزاً يكاد يكون كلياً فى إمارات أبو ظبى و الشارقة و رأس الخيمة . إذ تنتج الأراضى الزراعية فى هذه الإمارات التى تزيد فيها مساحة الأرض الزراعية (راجع جدول رقم ٧) ، و التى يتوافر فيها - كما سبقت الإشارة - المقومات الطبيعية و البشرية اللازمة للزراعة

ويتضح من الجدول أن إمارة الشارقة تصدر كل الامارات فى انتاج المحاصيل والتمور و الفاكهة. و يدل كم الانتاج على جودة اراضى امارة الشارقة فهى لا تملك المساحة الزراعية الأوسع (٢٤ ٪ من المساحة الزراعية فى الدولة) و تتفوق عليها أبو ظبى (٣٧٪). ويرجع تفوق انتاج الشارقة الى خصوبة التربة و توافر المياه و قدم الزراعة بها ، ويزيد الانتاج فى ابو ظبى من الخضروات و المحاصيل ، و هى المكان الرئيسى الذى تتوطن فيه المشاريع الحكومية فى إطار خطط التنمية الزراعية وخطط توطين البدو. و يمثل الانتاج من الخضروات و التمور و الفاكهة أهمية خاصة فى إمارة رأس الخيمة، و هى موطن الزراعة التقليدى فى الإمارات، ويزيد انتاج الفجيرة من التمور و الفاكهة، وهى المحاصيل الرئيسية فى الواحات . أما فى إمارات دبي و عجمان و أم القيوين فالانتاج ضئيل يتفق مع صغر المساحات الزراعية بها .

٣ - تغيير هيكل الحيازة الزراعية :

تم إحداث تنمية زراعية شاملة فى الدولة تتمثل فى ازدياد مساحة الأراضى المزروعة بارتفاع كمية الانتاج الزراعى بكافة أنواعه . كما تحسنت الانتاجية لمختلف أنواع المزروعات ، و فى كافة المناطق الزراعية . و فى هذه المؤشرات ما يكفى للدلالة بوضوح على حقيقة التنمية الزراعية و شمولها، تزداد دلالاتها مع توضيح مدى التوافق بين عائد الأراضى الزراعية ، و عدد الحائزين و متوسط مساحة الحيازة الواحدة ، و تطور انتاجية الحيازة أيضاً .

ارتفع عدد الحيازات بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية ، ففى حين كان عددها ٤٩٤٠ حيازة عام ١٩٧٣ . ارتفع إلى ٧٥٢٢ حيازة عام ١٩٧٥ . ثم أصبح عددها ١١٤٤٤ حيازة عام ١٩٨٠ ، كما ارتفع عددها الى ١٦٨٤٨ حيازة عام ١٩٨٥ .

و إزداد فى نفس الوقت متوسط المساحة للحيازة الواحدة . و هذا يعنى أنه لم يحدث تفتت فى الملكية كما يحدث فى أغلب البلدان الاخرى بسبب ازدياد عدد

المالكين بحكم التوارث ، فى ظل مساحات لا تتزايد بنفس المعدل .

فى دولة الامارات تزامن مع ارتفاع عدد الحيازات ، تزايد فى متوسط المساحة للحيازة الواحدة ، حيث كان المتوسط حوالى ٧.٨ دونما للحيازة الواحدة عام ١٩٧٥ ، فأرتفع المتوسط الى ١١.٩ دونما عام ١٩٨٠ ، ثم أصبح ١٤.٥ دونما عام ١٩٨٥ (٤١) :

جاء ارتفاع عدد الحيازات بزيادة متوسط المساحة للحيازة الواحدة نتيجة الجهود المبذولة لاستصلاح مزيد من الأراضى و توزيعها على المواطنين الريفيين . ومن ناحية أخرى تواكب الارتفاع الملحوظ فى عدد الحيازات الزراعية و فى متوسط قيمة الانتاج لكل حيازة ؛ فى عام ١٩٨٠ بلغ متوسط إنتاج الحيازة الواحدة حوالى ٤٣ ألف درهم ، و ارتفع هذا المتوسط إلى حوالى ٥٨ ألف درهم عام ١٩٨٥ . و هذا يعنى أن الحيازات الزراعية تحسن دخلها و مردودها . و إذا أضيف الى دخل المزارع ، انتاج الثروة الحيوانية ، فهذا يعنى أنه أصبح يتحقق لابناء الريف دخل لا بأس به . و الجدول التالى يوضح تطور قيمة انتاج الحيازة الواحدة فى الدولة :

جدول رقم (٩)

عدد الحيازات و متوسط قيمة انتاج الحيازة الواحدة

فى دولة الامارات عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ (٤٢)

القيمة بالالف درهم

البيان	عدد الحيازات	قيمة الانتاج الزراعى	متوسط قيمة انتاج الحيازة
١٩٨٠	١١٤٤٤	٤٩١٦٣٢	٤٣.٠
١٩٨٥	١٦٨٤٨	٩٧٥٧.٣	٥٧.٩

تزايد عدد الحيازات. كما ارتفع متوسط مساحة الحيازة الواحدة خلال السنوات القليلة الماضية ، ويرتبط تزايد الحيازات مع تزايد عدد الاسر المواطنة فى الريف ففى ١٩٧٥ كان عدد الحيازات يمثل ٦١٪ من عدد تلك الأسر . وفى عام ١٩٨٠ ارتفعت نسبتها إلى ٧٦٪ من عدد الاسر . وفى عام ١٩٨٥ أصبحت تشكل ٩٢٪^(٤٣) من عدد الأسر ، بمعنى أنه أصبح تقريباً لكل أسرة حيازة زراعية ، الأمر الذى يشجع على الاستقرار بالريف ، بدلاً من الهجرة إلى المدن . وهذا الاتجاه يتماشى مع استراتيجية التنمية و توجهاتها بالدولة منذ ظهور البترول .

٤ - زيادة الانتاج الحيوانى و تحسينه :

أولت الحكومة عناية خاصة للمحافظة على الثروة الحيوانية و تنميتها متمثلة فى الأبل و الأغنام و الماعز . كان أبناء البلاد يتنقلون وراء العشب فى مناطق الرعى المتناثرة حول الواحات فى الظفرة و ليوا و العين و سهل الباطنة و المناطق الجبلية . إلا أن ظروف البيئة القاسية لم تساعد على تربية القطعان لأغراض تجارزة بل لأغراض الاكتفاء الذاتى .

و بعد ظهور البترول و منذ قيام الدولة عام ١٩٧٢ ظهرت التوجهات للمحافظة على الثروة الحيوانية و تنميتها بشتى الوسائل، حيث بدأت الحكومة بتهيئة مخصصات شهرية بلغت الفى درهم عن كل ناقة ، و منح خمسمائة درهم عن كل وليد جديد للناقة أيضاً^(٤٤) . كما تم إنشاء مراكز للمرشدين الزراعيين فى رأس الخيمة و الذيد و خورفكان و الفجيرة ، و إنشاء حظائر للثيران فى دبي، و رأس الخيمة، و انمام مبانى قسم البيطرة فى الدقاقة و الاعداد لاقامة مشروع ضخمة لتربية الأبقار فى العين .

تزايدت قطعان الثروة الحيوانية - تبعاً لكل ذلك - بشكل ملحوظ ففى حين بلغ عددها حوالى ٥٨ ألف رأس عام ١٩٧٥ ارتفع عددها الى حوالى ٥٩٩

الف رأس عام ١٩٨٠ ثم أصبح عددها حوالى ٧٦٥ ألف رأس عام ١٩٨٥ .

و تشكل الماعز اكثرية أنواع الثروة الحيوانية فى الدولة حيث بلغ عددها حوالى ٤٦٨ ألف رأس أى حوالى ٦١٪ من مجموعة الثروة الحيوانية فى البلاد عام ١٩٨٥ ، كما كانت تشكل نفس النسبة تقريباً عام ١٩٧٥ - و يأتى بعد الماعز فى المرتبة الثانية الاغنام ثم الجمال و الإبل ، ثم الأبقار (٤٥) .

ومع تزايد عدد قطعان الثروة الحيوانية فى البلاد ، تزايد إنتاجها أيضاً ، فقد ارتفع انتاج الحليب من حوالى ١٢ ألف طن عام ١٩٧٥ ، إلى حوالى ٣٨ ألف طن عام ١٩٨٥ كما ارتفع انتاج اللحوم الحمراء من حوالى ألف طن ١٩٧٥ إلى حوالى ٩ آلاف طن عام ١٩٨٥ .

و ازداد انتاج الدواجن أيضاً خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث إرتفعت كمية لحوم الدواجن المنتجة محلياً من حوالى ألف طن عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٨ آلاف طن عام ١٩٨٥ . كما ارتفع انتاج بيض المائدة ، من حوالى ٤ ملايين بيضة عام ١٩٧٥ إلى حوالى ١٥٨ مليون بيضة عام ١٩٨٥ (٤٦) .

كانت الحيوانات و الطيور الداجنة يتم تربيتها فى الريف كما فى المدن . حتى دلت نتائج التعداد الزراعى الذى قامت به وزارة الزراعة و الثروة السمكية فى مايو عام ١٩٧٦ على أن عدد حيازات الثروة الحيوانية بلغت ١٧٦٢٧ حيازة . منها ٩٩٣٢ حيازة فى الريف بنسبة حوالى ٥٦٪ أما باقى الحيازات فكانت فى المدن .

و لقد أدت التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التى حدثت و أثرت على اساليب و مستوى معيشة السكان و كذلك التطورات العمرانية فى المدن ، الى أن أصبحت تربية الحيوانات و الدواجن مقتصرة على الريف سواء كان عند الأفراد فى القرى ، أو فى المزارع النموذجية المخصصة لتلك الأغراض . و أدى تطور الثروة الحيوانية لأعدادها، و كميات إنتاجها، و أساليب تربيتها ، إلى أحداث موارد إقتصادية ساهمت إلى جانب الموارد المتحققة من تطوير الزراعة فى تحسين الموارد المحلية للريفيين ، و سبل معيشتهم و استقرارهم فى مناطقهم .

رابعاً: التنمية الخدمية في ريف الإمارات :

١- الخدمات التعليمية :

يرجع تاريخ التعليم النظامي في الدولة الى عهد قريب، فقد بدأ التعليم الحديث بالدولة في أواخر الخمسينات ، بإمارة الشارقة و بمبادرة من دولة الكويت . و في عام ١٩٦٠ تم افتتاح أول مدرسة فعلياً في إمارة أبو ظبي .

و هذه البداية المتأخرة للتعليم تركت آثارا واضحة ، فجاء ظهور البترول في الوقت الذي تطلب استخراجهُ أو استغلال موارده طاقات بشرية مدربة و مؤهلة ، في حين كانت الايدي العاملة المواطنة ليست بالعدد و الكفاءة التي تتفق و طموحات التنمية ، ففي عام ١٩٦٨ كانت نسبة الأمية ، في الدولة حوالي (٧٩٪) و كانت الاناث حوالي (٩١٪) في ذلك العام و مما لاشك فيه أن الأوضاع التعليمية لسكان الريف و حدهم لم تكن بالطبع احسن حالا .

و بعد ظهور البترول و استثماره ، تم نشر فرص التعليم . كما تم وضع حوافز متعددة للاقبال عليه و الاستمرار به . ففي عام ١٩٧٥ انخفضت نسبة الامية إلى ٤٤٪ ، ثم انخفضت إلى حوالي ٣٢٪ عام ١٩٨٠ . و فيما يخص المواطنين فقد انخفضت نسبة الأمية بينهم أيضاً من ٥٧٪ عام ١٩٧٥ ، إلى ٤٤٪ عام ١٩٨٠ (٤٦) .

شهد الريف تحسناً في الارضاع التعليمية لسكانه . الا أن الصورة الحقيقية لدى فعالية برامج التنمية الريفية في هذا المجال ، تظهر في مدى انعكاسها على واقع الأوضاع التعليمية للمواطنين في الريف ، و ليس لمجموع سكان الريف ، حيث أن استخدام اعداد كبيرة من المتعلمين الوافدين تؤدي الى ظهور ارقام عن الحالة التعليمية في الريف بجملته لا تعبر تعبيراً حقيقياً عن حالة المواطنين التعليمية .

أظهرت بيانات التعدادات السكانية ، وجود تحسن ملموس في الأوضاع

التعليمية للمواطنين في الريف ، فقد انخفضت نسبة الأمية بينهم من ٧٤٪ عام ١٩٧٥ الى ٦٦٪ عام ١٩٨٠ ، كما ظهر تحسن في الأوضاع التعليمية للمواطنين في الريف ، بكافة المستويات التعليمية

و الجدول التالي يوضح تطور الاوضاع التعليمية للمواطنين في الريف .

جدول رقم (١٠)

الحالة التعليمية للمواطنين بالريف في دولة الامارات العربية المتحدة عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ (٤٧)

١٩٨٠		١٩٧٥		الحالة التعليمية
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
٦٦٪	٢٨٩٨٨	٧٤٪	٢٧٩٠٣	أسى
٢٤٪	١١٧٤٤	٢٢٪	٨٠٧٨	يقرأ و يكتب
١١٪	٥١٠٦	٣٪	١٢٣١	ابتدائية
٣٪	١٤٤٠	١٪	٤٢٣	اعدادية
١٪	٥٠٣	...	١٣٢	ثانوية
...	١٩	...	١٤	دبلوم
...	٤٣	...	٧	جامعية فما فوق
...	—	...	٤٥	غير معين
١٠٠٪	٤٧٨٤٣	١٠٠٪	٣٧٨٣٣	الجملة

إن التحسن المشار إليه في الاوضاع التعليمية للمواطنين في الريف ، وفقاً لما اظهرته بيانات تعدادي عام ١٩٧٥ ، و عام ١٩٨٠ ، قد تم في فترة زمنية قصيرة بالمقارنة مع متطلبات تطوير المهارات البشرية .

٢ - الخدمات الصحية :

عاشت الامارات العربية قبل ظهور البترول و قيام الاتحاد سنوات طويلة دون خدمات صحية تذكر ، فالعلاج كان يعتمد أساسا على الطب الشعبي الذى يستخدم وسائل بدائية . و كان المريض الذى يستعصى حالته يضطر الى السفر الى الكويت أو السعودية أو البحرين ، إذا توفرت لديه الامكانيات ليجد العلاج هناك .

و كانت قلة موارد الغذاء و عدم كفايته ، و قلة المياه الصالحة للشرب وضعف الوقاية، و ندرة العلاج عوامل هيات لوجود بيئة تتفشى فيها الأوبئة كالجدري و الكوليرا و الدرن و الجذام و الامراض المعدية الاخرى ، و كانت نسبة وفيات الأطفال الرضع مرتفعة .

و لقد قدمت بعض الدول المجاورة مساعدات طبية بشكل أو بآخر آنذاك ، الا انها لم تكن بالمستوى الذى يحقق الحدود الدنيا من الرعاية الصحية : فالبحرين كانت تبعث طبيباً كل اسبوع لاستقبال المرضى . كما قدمت القواعد الاجنبية بعض الخدمات الطبية الضئيلة . و كانت الكويت ترسل بعثة طبية الى الامارات الشمالية فى أوائل الستينات ، فاقامت مستشفى صغير فى دبي ، و اقامت عدداً من المستوصفات فى بعض الامارات . كما أوفدت المملكة العربية السعودية عدداً من الأطباء الى إمارة رأس الخيمة و الشارقة و كذلك فعلت أبو ظبي .

و مع استغلال البترول زيادة عوائدهمحدث تغير مباشر فى إمارة أبو ظبي فقامت بإنشاء مستشفى تم افتتاحه لكافة أبناء الامارات الاخرى . و اخذت امارة دبي بإنشاء مستشفى أيضا . ثم بدأت الجهود تتلاحق حتى حققت الخدمات الصحية فى حقبة قصيرة تطوراً ملحوظاً ثم إقامة المستشفيات الحديثة و توفير الكفاءات العالية و التجهيزات الحديثة المتكاملة .

و من هنا فقد إشتملت منطلقات و منجزات التطور الصحى على توفيرالخدمات الملائمة فى الريف . فتم افتتاح العيادات و المراكز الصحية فى القرى

و حدثت نقلة واضحة في الخدمات الصحية الريفية و المراكز الصحية المتخصصة في المدن الى جانب المستشفيات . فالريف لم يكن به أية خدمات صحية تذكر قبل ظهور البترول في حين أصبح به عام ١٩٨١ ثمانية مستشفيات مجهزة بكل ما يلزمها من أطباء و عاملين و متخصصين و أجهزة فنية دقيقة . كما أصبح في الريف في نفس العام ٢٤ عيادة لتقديم العلاج الاولي ، و تنتشر هذه العيادات في القرى الرئيسية و مراكز التجمع السكاني الرئيسية . و بالنتيجة فقد بلغ مجموع الاطباء العاملين في الريف ١٢٠ طبيباً عام ١٩٨١ .

و في عام ١٩٨٧ ارتفع عدد الاطباء العاملين في الريف الى ١٧٦ طبيباً يعملون في ١٢ مستشفى و ٤٢ عيادة ، و بمقارنة الخدمات الطبية الموجودة في الريف مع الخدمات الموجودة في الحضر لا ينبغي إغفال أن المستشفيات الكبرى في المدن تقدم خدماتها لكافة السكان و بالتالي يستفيد منها أبناء الريف أيضاً، إضافة الى استفادتهم من الخدمات المقدمة من المراكز الصحية الموجودة في الريف والتي يندر أن تقدم خدماتها لابناء المدن .

أصبح الاطباء العاملون في الريف يشكلون ١٠ ٪ من مجموع الاطباء في الدولة عام ١٩٨١ ، و ارتفعت نسبتهم الى ١٤ ٪ عام ١٩٨٧ (٤٨).

و إذا علمنا أن سكان الريف يشكلون حوالي ١٩ ٪ من مجموع سكانالدولة ، نجد أن الخدمات الطبية الموجودة في الريف ليست بالتقليلة . و بمقارنة عدد الأطباء مع عدد السكان نجد أنه في عام ١٩٨١ كان معدل عدد الأفراد لكل طبيب في الريف حوالي ١٤٥٠ فرداً/طبيب ، و في الحضر حوالي ٨٥٠ فرداً/طبيب . علماً بأن معدل الأطباء المذكور ، يعتبر منخفضاً بالمقياس العالمي (٤٩) .

٣ - الاسكان :

تحسنت الاوضاع السكنية في دولة الامارات بشكل عام ، و في ريفها بشكل خاص، خلال السنوات التي أعقبت ظهور البترول . فحتى الستينات كانت أغلب

الوحدات السكنية فى القرى و فى بعض أحياء المدن تتكون من سعف النخيل والقليل منها كانت تبنى من الطين . أما المباني الحجرية فكانت نادرة. وحتى سنوات قريبة كانت العشش المكونة من السعف تشكل نسبة عالية من المساكن لم تكن تتمتع بالكهرباء أو المياه النقية سواء فى المدن أو القرى .

و مع استثمار البترول و توفر الموارد المالية ، تضافرت الجهود ، لاجداث نقلة نوعية فى الاوضاع السكنية ، بالحضر و الريف . و استمر التطور العمرانى حتى اصبح فى الدولة - إضافة إلى المدن - قرى نموذجية يتوفر فيها المساكن الملائمة والمرافق والخدمات .

اخذت المساكن القديمة تتلاشى و يحل مكانها البيوت الحديثة . ففى عام ١٩٨٠ كان عدد العشش المكونة من السعف بالريف ٣٦٩٥ عشة ، و انخفض عددها الى ٤٦٨ عشة عام ١٩٨٥^(٥٠) . و انخفض عدد البيوت التقليدية فى الريف من ١٤١١٢ بيت عام ١٩٨٠ الى ١٠٨١٧ بيت عام ١٩٨٥ .

و فى الوقت ذاته ارتفع عدد القبيلات فى الريف من ١٣٨٤ قبلا عام ١٩٨٠ الى ٣٤٢٧ قبلا عام ١٩٨٥ . كما ارتفع عدد البيوت الشعبية من ١٣٣٨٠ بيت عام ١٩٨٠ الى ٢١٤٢٢ بيت عام ١٩٨٥^(٥١) . و حيث أن الدولة قد تبنت تطبيق نموذج سكنى ريفى ، يبدو مناسباً الحديث عن أبعاد هذا التطبيق فى ريف الامارات و حضرها (انظر الملحق الصور التى توضح أنماط المساكن) .

قامت الجهات الحكومية ببناء المساكن وفق نماذج معينة تتكون من غرفتين الى ثلاثة غرف و توابعها ، اطلق عليها « البيوت الشعبية » ، حيث كان ولا يزال يتم بناء هذه المساكن فى مختلف المناطق بالمدن و القرى ، و من ثم توزيعها على المواطنين دون مقابل .

و لقد احدثت هذه المساكن تطوراً ملموساً فى الأوضاع السكنية للمواطنين حيث حلت بدلا من العشش و المساكن غير الملائمة الاخرى ، و نشأت القرى النموذجية الحديثة بدلا من المستوطنات القديمة .

فنى عام ١٩٨٠ اصبح فى الريف ١٣٣٨٠ بيتا شعبيا ، شكلت ٣٥ / من مجموع المباني فى الريف بالدولة ذلك العام ، و فى عام ١٩٨٥ ارتفع عددها الى ٢١٤٢٢ بيتا شعبيا بما يشكل ٣٨ ٪ من مجموع المباني فى الريف ذلك العام .

و لا بد من الاشارة الى أن عدد البيوت الشعبية التى تم بناؤها فى الدولة كان عددها فى الريف اكثر من عددها فى الحضر فى كل من عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ . كما أن نسبتها فى الريف كانت أعلى منها فى الحضر . و هذا يعنى انه تم اعطاء عناية أكبر للنهوض بالاوضاع السكنية لابناء الريف أكثر منه للحضر لا سيما و أن تلك المساكن يتم توزيعها دون مقابل .

و بمقارنة عدد البيوت الشعبية مع عدد الاسر المواطنة فى الريف ، نجد أن هذه البيوت شكلت ٨٩ ٪ من مجموع الأسر المواطنة فى الريف عام ١٩٨٠ - مقابل ٤٠ ٪ فى الحضر^(٥٢) - و هذا يعنى أن معظم الأسر المواطنة فى الريف اصبح لديها بيوت شعبية .

و تم بناء البيوت الشعبية فى الريف بجميع الامارات . و يأتى فى المرتبة الأولى من حيث عدد البيوت الشعبية ريف أبو ظبى و ريف رأس الخيمة ، ثم ريف الشارقة ، ثم ريف الفجيرة ، أما الريف فى باقى الامارات فإن عدد البيوت الشعبية به كان قليلاً

و المعيار الحقيقى لمقارنة عدد البيوت الشعبية فى الريف بين إمارة و أخرى هو تناسب عدد البيوت مع عدد الاسر المواطنة فى ريف كل إمارة على حده :

تبين فى عام ١٩٨٠ أن عدد البيوت الشعبية كان يفوق عدد الاسر المواطنة فى ريف كل إمارة - أبو ظبى - دبي - أم القيوين - عجمان . و يليهم إمارة الفجيرة التى شكلت البيوت الشعبية بالريف فيها ٩٤ ٪ من عدد الاسر المواطنة فيه ، ثم إمارة الشارقة فإمارة رأس الخيمة و تأتى المرتبة الاخيرة و مع ذلك كانت نسبة البيوت الشعبية إلى الأمر المواطنة فى ريفها ٧٠ ٪ و هى نسبة ليست بالقليلة^(٥٣) .

حدث تحسن ملموس فى الأوضاع السكنية فى الريف إذن ، واصبح بناء المساكن من مواد صلبة مثل الهياكل الخرسانية . أما المساكن غير الملائمة مثل العيش فقد أخذت نسبتها تتناقص من ٢٢٪ من جملة المساكن فى عام ١٩٨٠ الى ١٨٪ فى عام ١٩٨٥ . و يعنى هذا أن الأوضاع السكنية فى الريف أصبحت أفضل .

خلاصة :

أثر الطابع الصحراوى الذى يميز المنطقة فى جعل الاستيطان البشرى فى الريف صعباً . لهذا فقد نشأت القرى الصغيرة فى ريف الامازات و قرب الواحات و عند سفوح الجبال . و من هنا فإن سكان الريف لم يتجاوزوا ثلث سكان الدولة قبل عهد البترول . و مع التغيرات السكانية التى حدثت بعد ذلك لوحظ أن نسبة سكان الريف الى مجموع سكان الدولة ارتفعت من ١٦٪ عام ١٩٧٥ الى ١٩٪ عام ١٩٨٠ .

كما تبين أن نسبة المواطنين فى الريف الى مجموع المواطنين فى الدولة ارتفعت من ٢٩٪ عام ١٩٧٥ الى ٤٠٪ عام ١٩٨٠ . و هى الفترة التى أعقبت طفرة اسعار البترول . و هذا يعنى أن عملية التنمية و المشاريع العديدة التى صاحبت توفير الموارد البترولية ، لم تؤد الى هجرة من الريف إلى الحضر ، بل العكس .

و يوضح البحث أن توجهات التنمية التى تم اتباعها لم تميز بين الحضر و الريف ، بل كانت الأولويات لإقامة المشاريع وفقاً للاحتياجات فى أسرع وقت . و لقد تم توجيه العوائد فى إقامة المشاريع التنموية فى الريف و الحضر سواء بسواء . وارتفعت الاستثمارات رغم تراجع اسعار البترول عقب عام ١٩٨٠ و خص الريف نصيباً من تلك الاستثمارات خاصة الزراعة .

و له تتوقف التنمية الريفية عند الاهتمام بالزراعة دون غيرها بل تم العمل على تحقيق تنمية شاملة تناولت كافة الجوانب الخدمية ، و الانتاجية كالخدمات الصحية و التعليمية و الاسكان ... الخ .

فالزراعة كانت حتى الستينيات نادرة ثم بذلت الجهود للتنمية الزراعية؛ فتم التوسع فى زراعة الاشجار المثمرة و ارتفعت مساحة الاراضى الزراعية و ارتفع الانتاج الزراعى بكافة أنواعه ، كما تحسنت الانتاجية أيضاً .

لقد انعكست التنمية الزراعية على الريفين ؛ فمع استصلاح الاراضى ارتفع عدد الحيازات بما يعادل ٩٢٪ من عدد الأسر المواطنة فى الريف . بمعنى أنه أصبح يتوفر لكل أسرة مواطنة بالريف حيازة زراعية ، علماً بأن متوسط مساحة الحيازة الواحدة شهد ارتفاعاً . كما ارتفع متوسط قيمة انتاج الحيازة الواحدة ، بمعنى أن تطور الزراعة أصبح يوفر دخولاً لا بأس بها لابناء الريف ، يضاف إليها الدخول المتحققة نتيجة تنمية الثروة الحيوانية .

و بالطبع فلقد قدمت الحكومة دعماً متعدد الأشكال للزراعة كما له الأثر الفعال فى تطوير الريف .

و أما الخدمات التعليمية فقد أعطتها الجهات المسئولة عناية كبيرة ، فتم افتتاح المدارس فى جميع المناطق ، و تم تقديم الحوافز العديدة للالتحاق بالتعليم و الاستمرار فيه . وأصبحت المدارس متوفرة فى كافة مراكز الاستيطان البشرى الريفى .

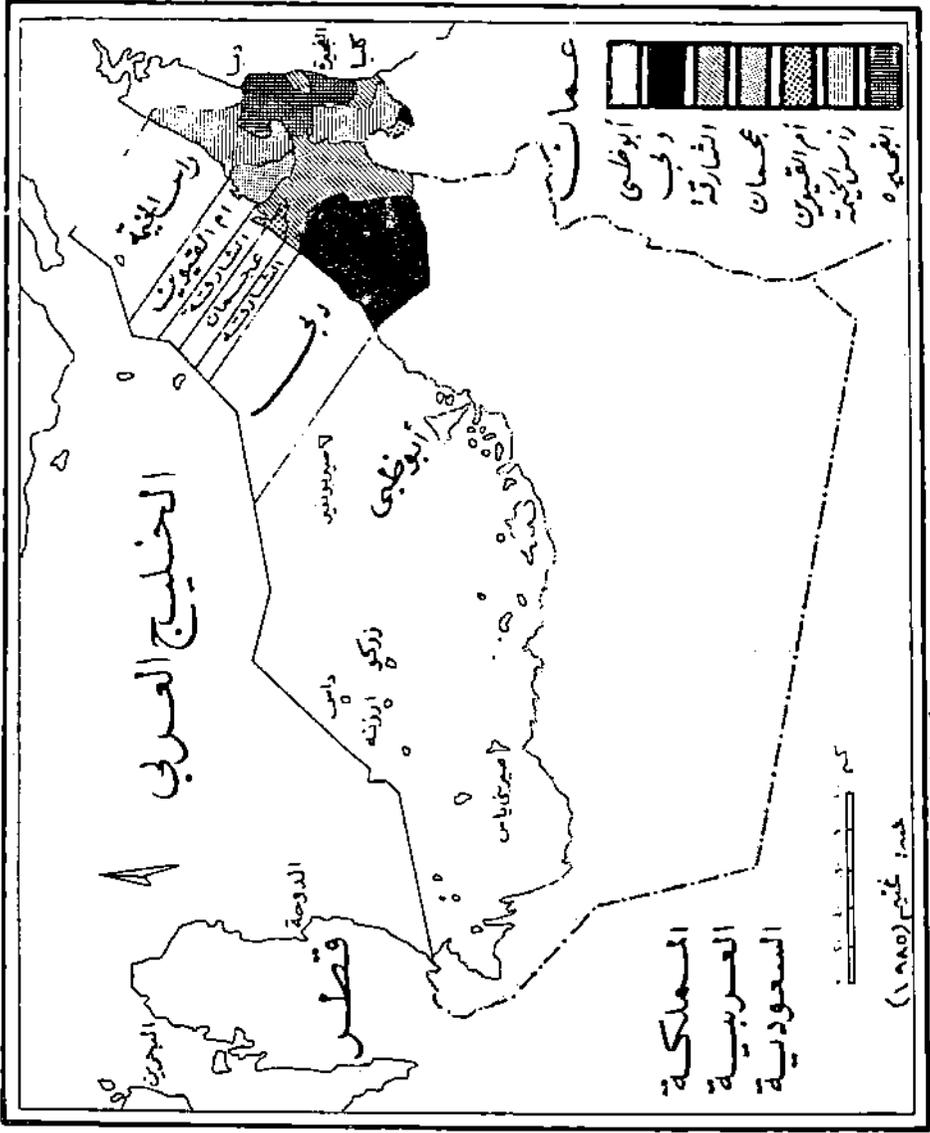
و تطورت الخدمات الصحية التى كانت بدائية قبل ظهور البترول ، حتى أصبح فى الريف حوالى ١٧٦ طبيباً يعملون فى العيادات و المستشفيات الحكومية الموجودة هناك ، و أصبح الريف عام ١٩٨٧ حوالى ١٤٠٠ نسمة لكل طبيب وهو من المعدلات الجيدة لا سيما و أن الخدمات الصحية الموجودة فى المدن تقدم خدماتها لابناء الريف أيضاً .

و تم العمل على تحسين الأوضاع السكنية و قامت الجهات الحكومية ببناء
البيوت الشعبية و توزيعها على المواطنين مجاناً حتى أصبحت تلك البيوت تشكل
٣٨ / من مجموع المباني السكنية في الريف عام ١٩٨٥ ، كما تشكل
٨٩ / من مجموع الأسر المواطنة فيه بمعنى أنه أصبح يتوفر تقريباً لكل أسرة
مواطنة بيت شعبي .

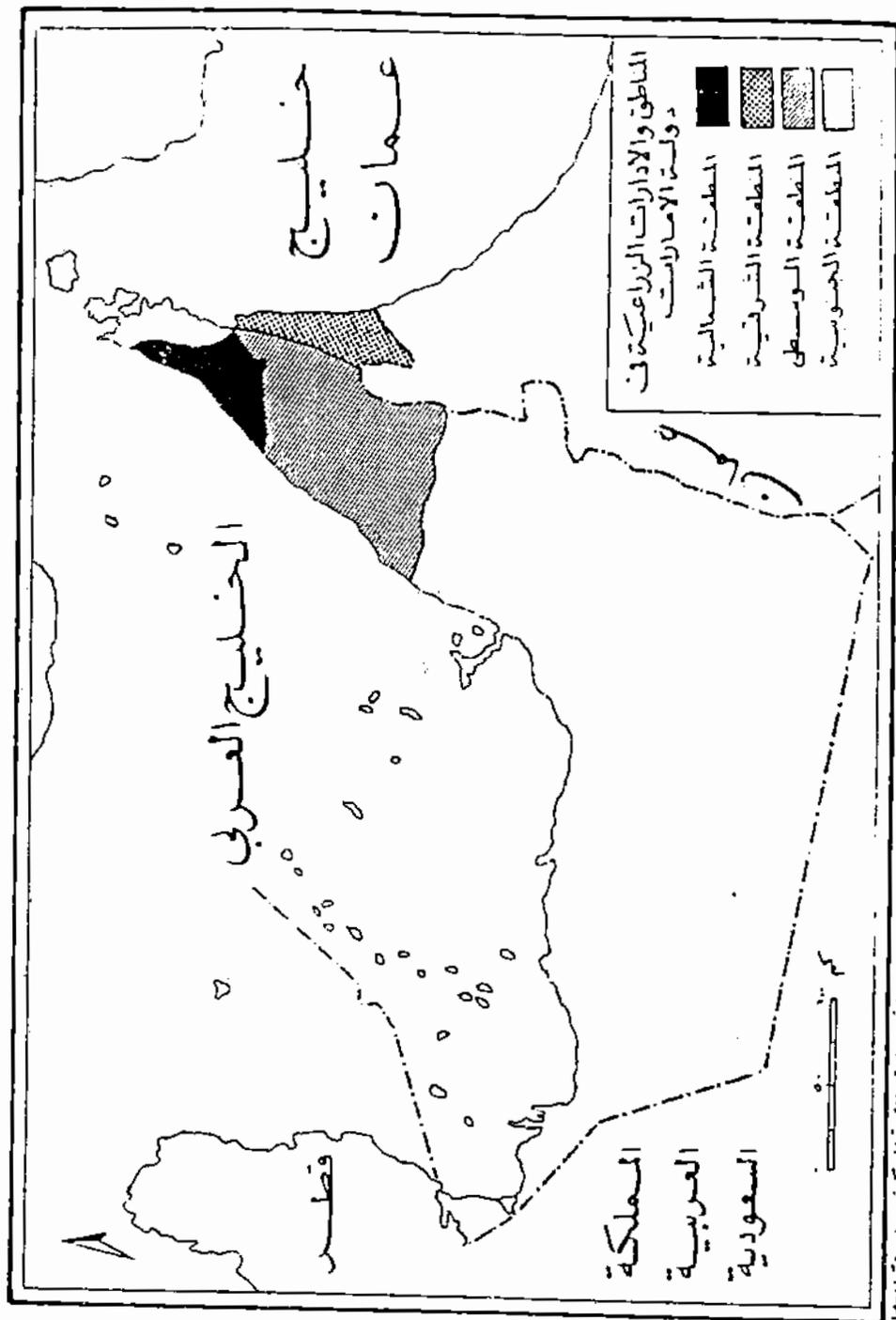
و على ضوء ما سبق يتبين أن دولة الامارات تعيش نهضة تنموية شاملة ،
تناولت البنية الاساسية، و توفير مرافق الخدمات و تطوير الزراعة و الموارد
الاقتصادية المحلية الاخرى للريف .

. . .

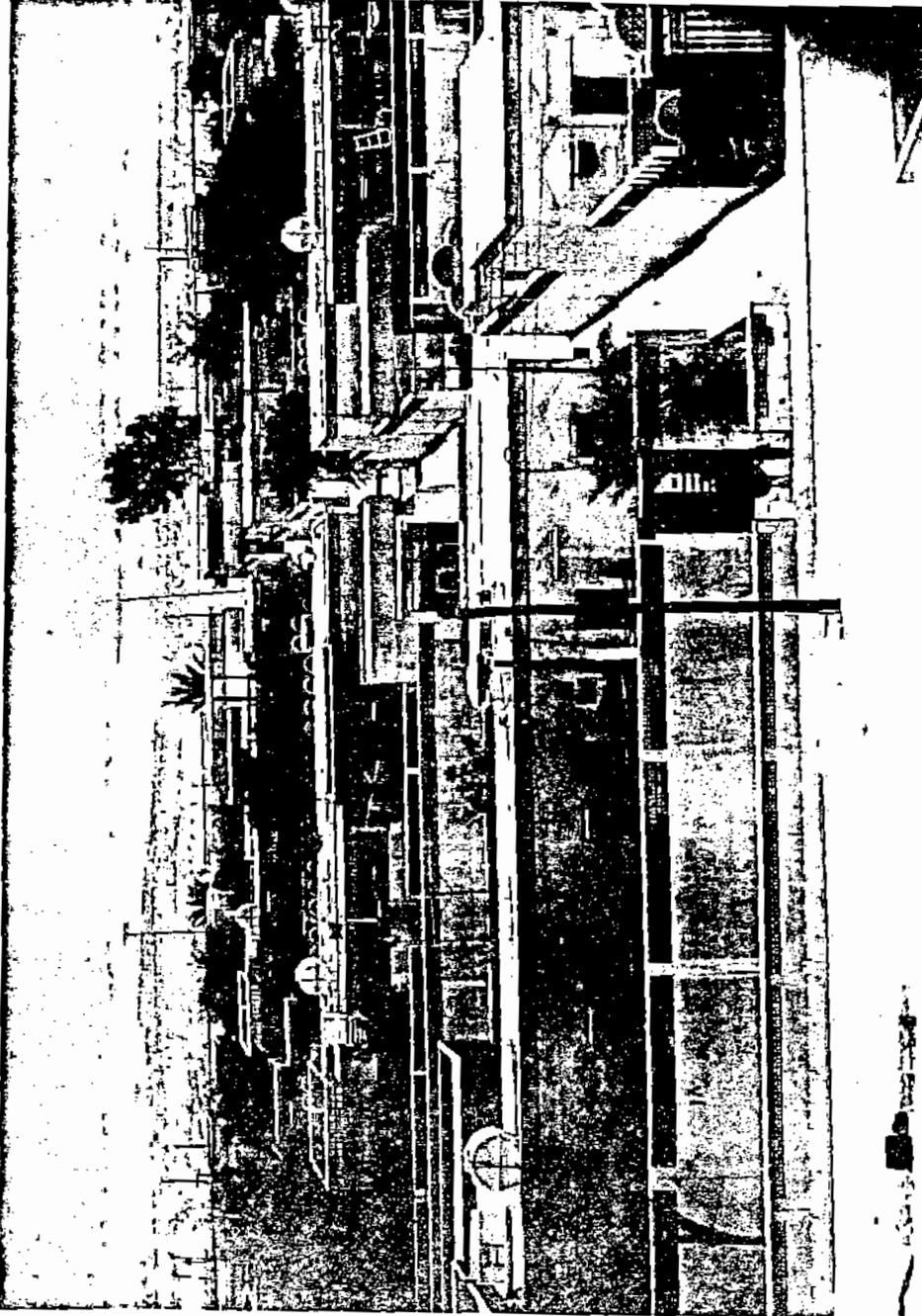
الخرائط و الصور:



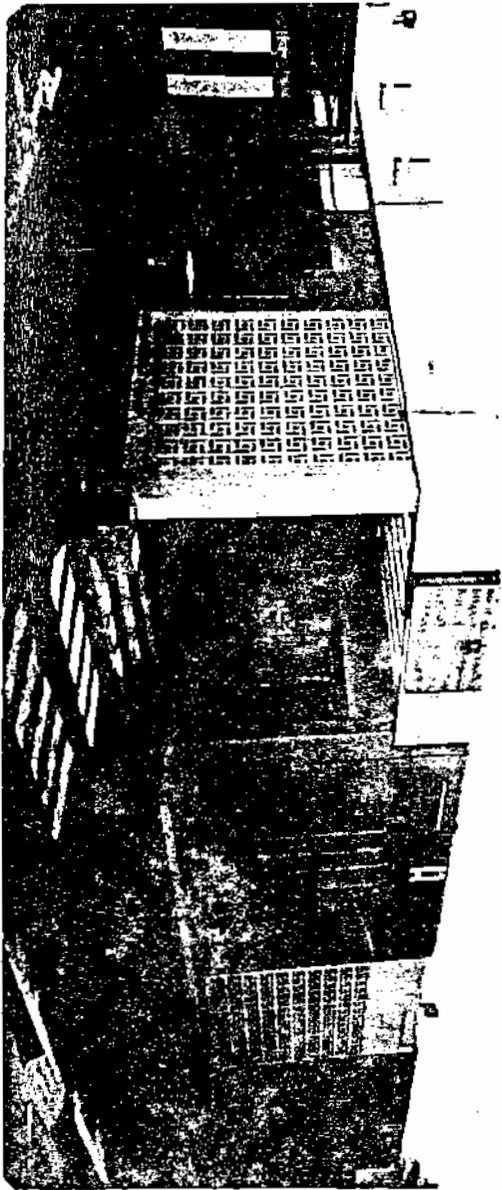
الإقسام السياسية للدولة الإمارات العربية المتحدة



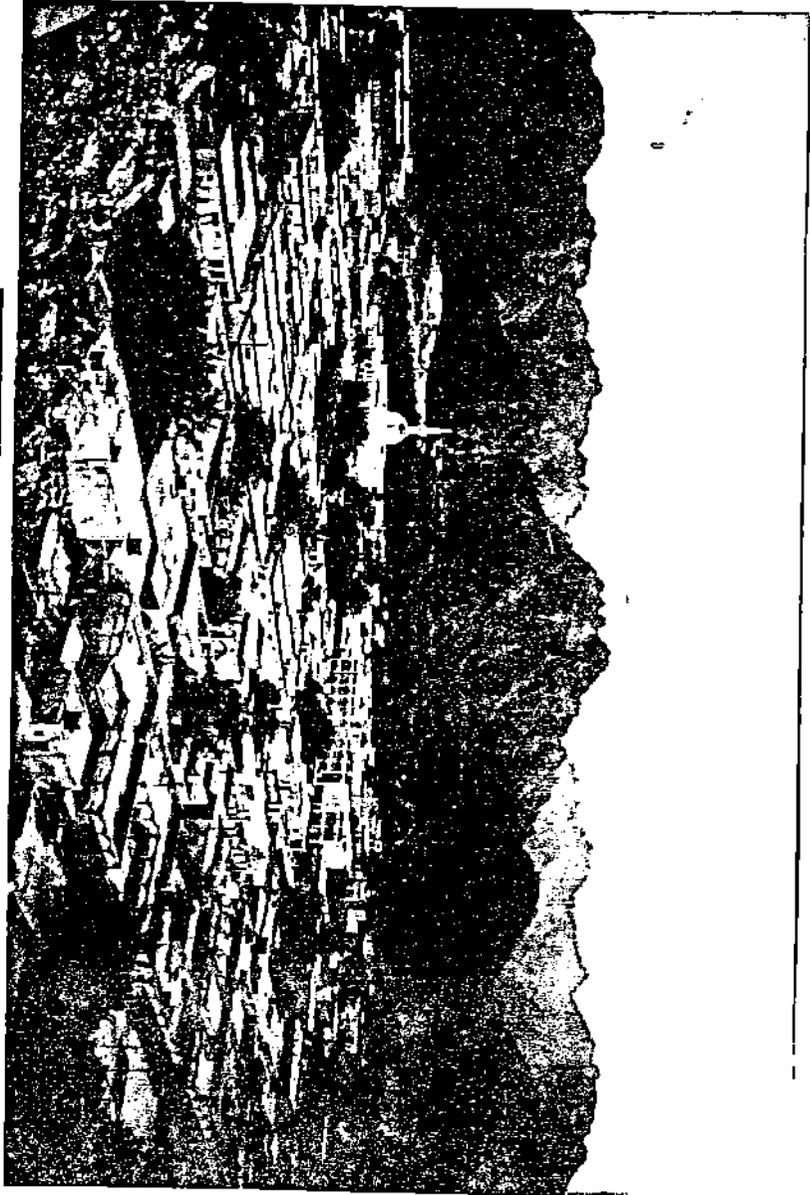
المصدر: وزارة الزراعة والثروة السمكية - دولة قطر



المساكن الشعبية الريفية الحديثة (منطقة حتا)

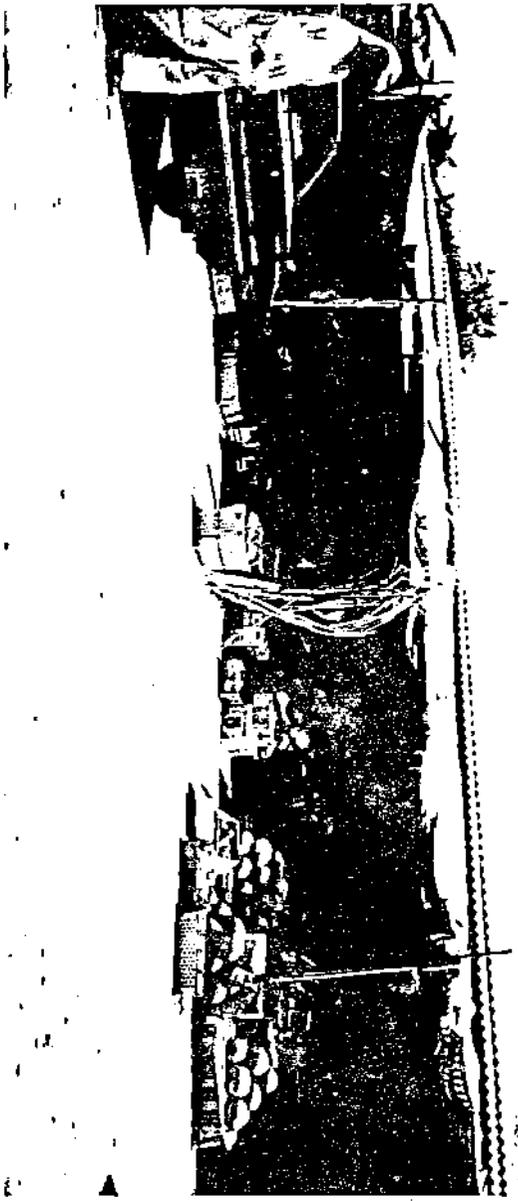


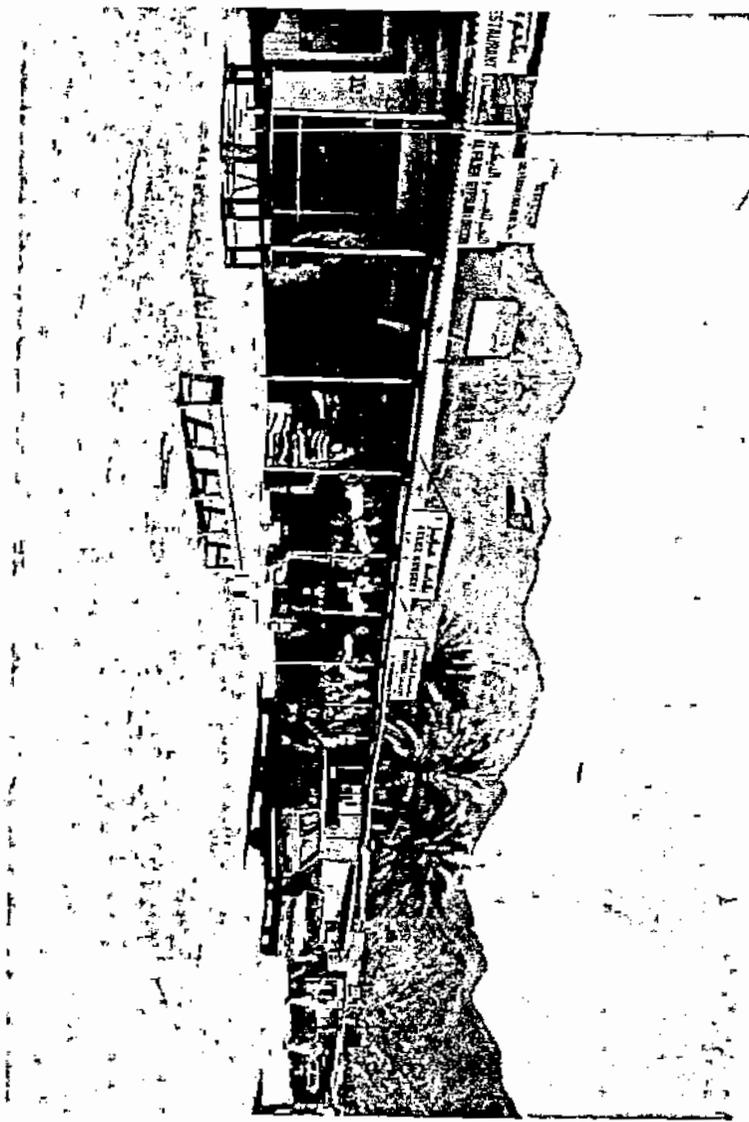
مبنى المركز الصحي الريفي (منطقة الشريب)



تجمع ريفي حديث في واحة جبلية (منطقة دبا)

الاسواق الريفية الدائمة (منطقة الينبع بمنطقة الدمام)





173

3 3 3

0 1 0



(موزه ملی افغانستان، کابل)

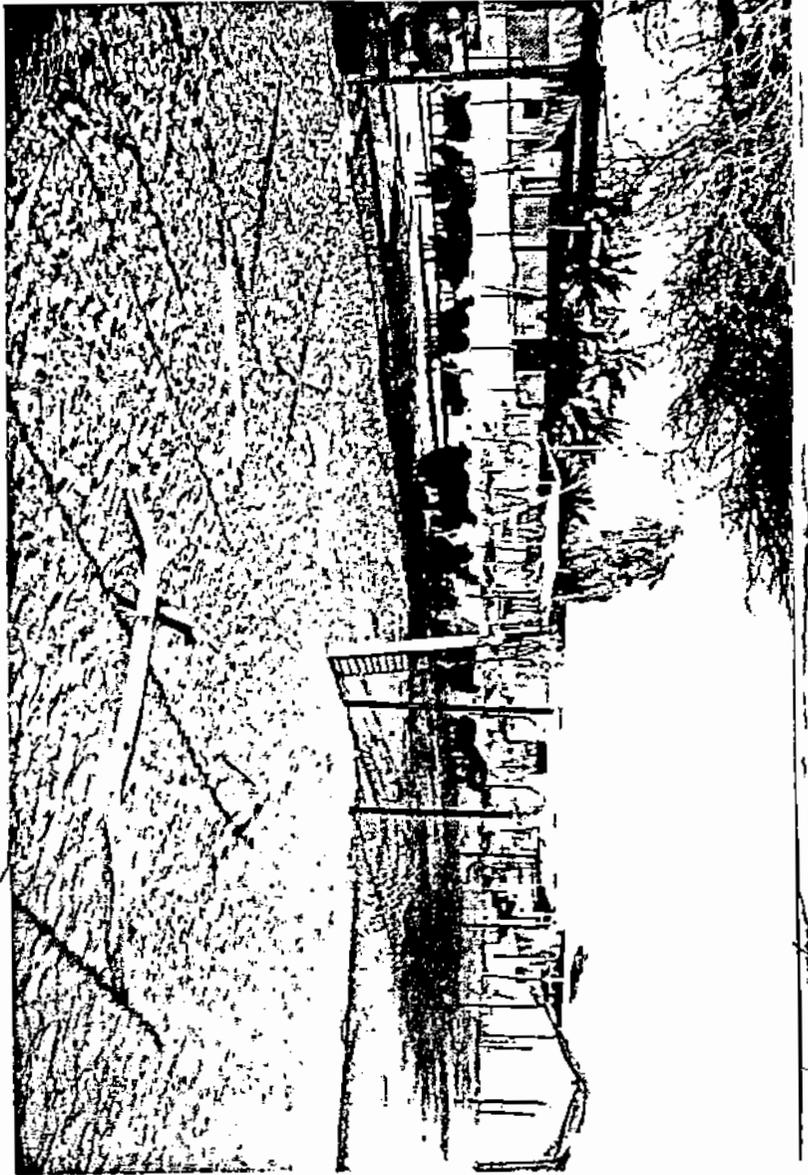
- ۱۱۳ -



المساكن الحجرية القديمة (منطقة خور فكان)



- نخيلات النخيل التي تحيط بالقرى (منطقة كذا) -



خطوات الأفتانم المصممة بالسلكن (منطقة الشريب)

الهوامش و المراجع

(١) عبد المنعم محمد بدر - فى مفهوم التنمية و مؤشراتها - دراسات فى التنمية الريفية - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٩ - ص.ص ٧ - ٢٢ .

(٢) تتعدد الكتابات التى تهتم بتعريف التنمية، و اختلاف وجهة النظر حوله .
ومن تلك الكتابات على سبيل المثال :

SEERS (D.) , the meaning of the development . International development review , Vol. XI . No4 . Dec. 1969 P.P. 2-6

- Y. (TOPOULOS (P.A.) & NUGGET (J.B .) . Economics of development . empirical investigations . New Yourk . Harper and Row . 1976 . P.P. 3 - 17 .

(٣) من تلك الكتابات :

-حسن عيد - دراسات فى التنمية الاجتماعية - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ١٩٨٤ .

-عبد المنعم محمد بدر - دراسات فى التنمية الريفية - المرجع السابق - ١٩٧٩
- فايز الحبيب - التنمية الاقتصادية - الرياض - ١٩٨٥

(٤) تشمل هذه المؤلفات :

- محمد حجازى - جغرافية الأرياف - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٨٢

- صلاح عيسى - جغرافيا العمران الريفى - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة
١٩٨٢

- صلاح عيسى - تنميط و تخطيط المستوطنات البشرية - دراسة جغرافية
أصولية و تطبيقية - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٨٣

٥ عبد الحميد عيم - المستوطنات البشرية فى دولة الامارات العربية المتحدة

- مكتبة الفلاح - الكويت - ١٩٨٥ ملحق (١) ص.ص ٤٢٧ - ٤٣٨ .
- ٦ - انسحبت القوات البريطانية من الامارات فى ديسمبر ١٩٧١ لاعتبارات مالية بعد غلق قناة السويس فى حرب ١٩٦٧ - راجع :
- ٧ - عبد الحميد غنيم - دولة الامارات العربية المتحدة - دراسة فى الجغرافيا الاقليمية - الجزء الأول (الجغرافيا الطبيعية) - القراءة للجمع و النشر و التوزيع دبی - ١٩٩٠ ص ١٥ .
- ٧ - التعداد العام لسكان دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٨٥ - الجزء الثانى - ص ٣٤ .
- ٨ - فوزى الاسدى - دور توطن البدو فى التنمية الاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة - ندوة التنمية الاجتماعية فى اقطار الخليج العربى - جامعة الامارات العربية المتحدة - ١٩٨٩ ص ١٨٢ .
- ٩ - عبد الحميد غنيم - المرجع السابق (١٩٨٥) ص ٢٥ .
- ١٠ - بكر جميل الناصر - التنمية الاقتصادية فى دولة الامارات العربية المتحدة - دراسات فى مجتمع الامارات - جامعة الامارات العربية المتحدة - العين - ١٩٨٨ - ص.ص ٢٢٧ - ٢٦٥ .
- ١١ - وزارة التخطيط - التطورات الاقتصادية و الاجتماعية فى دولة الامارات العربية المتحدة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ - أبو ظبى ١٩٨٣ - ص ٨٣ .
- ١٢ - عبد المنعم المشاط - التنمية السياسية فى دولة الامارات العربية المتحدة - مجلة شئون اجتماعية - العدد ٢١ - السنة ٦ - ربيع ١٩٨٩ - الشارقة ص ١٢٣ - ١٥٢ (ص ١٤٩) .
- ١٣ - المنظمة العربية للتربية و الثقافة - دولة الامارات العربية المتحدة - دراسة مسحية شاملة - القاهرة - ١٩٨٧ ص (د)

١٤ - وزارة التخطيط - التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الامارات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ - أبو ظبى ١٩٨٦ . ص ٢٣٦ (حتى عام ١٩٨٥) . أما عن الاعوام من ١٩٨٦ حتى ١٩٨٩ فمصدر ارقامها وزارة التخطيط أيضاً و لكنها غير منشورة .

١٥ - درهم الامارات يعادل حوالى ٩٠ قرشاً مصرياً وقت أعداد هذا البحث .

١٦ - سوف يتضح ذلك من خلال عرض التنمية الزراعية فى إطار البحث .

١٧ - باهر عتلم - تقديم للتنمية الاقتصادية فى دولة الإمارات - مجلة شئون اجتماعية - المصدر السابق (١٩٨٧) - ص٧ نقلاً عن :

Economic Intelligence Unit (ETU),Country report . United Arab Emirates . London , No.4, 1988 . P.2.

١٨ - المنظمة العربية والثقافة والعلوم - المرجع السابق (١٩٨٧) - ص٥٤٩ وما بعدها .

١٩ - عبد الحميد غنيم - المرجع السابق (١٩٨٥) - ص ٩٧ .

٢٠ - كانت مشروعات توطين البدو من أهم السياسات العامة التى اتبعتها الدولة بعد استغلال البترول ، خاصة فى إمارة أبى ظبى و يعتمد التوطين على إنشاء مراكز ريفية أقيمت فى المناطق الأصلية للقبائل القريبة منها فى مشروعات توطين متشابهة إلى حد كبير.راجع فى ذلك :

عباس أحمد - توطين البدو فى دولة الإمارات - ندوة الابعاد الاقتصادية و البيئية للتنمية فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى - الجزء الأول (الابعاد الإقليمىة و البيئية للتنمية) - العين - مارس ١٩٩٠ - ص٢٣١ - ٢٧٢

٢١ - عاطف وصفى - الجوانب الإجتماعية لحضر أبو ظبى - وزارة التخطيط - أبو ظبى - ١٩٨١ - ص ٢٠ .

- ٢٢ - فوزى الاسدى - المرجع السابق (١٩٨٩) - ص ١٧١٧ .
- ٢٣ - عبد الحميد غنيم - المرجع السابق (١٩٨٥) - ص ١٠٧ .
- ٢٤ - يظهر العالم النامى و كأنه كتلة ريفية ، حيث أن ٨٠ ٪ من سكان الدول النامية - مع اختلافات كبيرة من قارة إلى قارة و من دولة إلى دولة - يعيشون فى الريف عدا أمريكا اللاتينية و بعض الحالات فى آسيا منها هونج كونج ، و ستغافورة ، و الكويت التى تنخفض فيها نسبة سكان الريف . فى الوقت الذى تتراوح نسبة الريفيين فى الدول المتقدمة من ١٠ - ٣٠ ٪ . و يصل المتوسط العالمى لنسبة سكان الريف إلى جملة السكان ٧٥,٧ ٪ . انظر فى ذلك :

جارس و دومنجو - جغرافية البلدان النامية - دراسة موضوعية فى جغرافية التنمية - ترجمة محمد عبد الحميد الحمادى و محمد على بهجت أفاضلى - الاسكندرية - ١٩٨٦ - ص . ٢٨٢ .

٢٥ - أرقام السكان من عام ١٩٨٦ حتى ١٩٨٠ مصدرها : المنظمة العربية للتربية و الثقافة المرجع السابق (١٩٨٧) ص . ٢٨ . و أرقام السكان فى سنة ١٩٨٥ مصدرها : وزارة الصحة - التقرير السنوى ١٩٨٧ - ص . ٦ .

٢٦ - يشمل الجدول السكان ذوى الأعمار ١٥ سنة فأكثر المشتغلين بالزراعة . مصدر الأرقام هو : وزارة التخطيط المجموعة الاحصائية السنوية - أبو ظبى - ١٩٨٧ - ص ٨٢ . و بالنسبة لأرقام ١٩٨٥ ، نُشر فقط جملة السكان المواطنين و غير المواطنين دون ذكر للحضرة الريف فأعدت الأرقام الخاصة بذلك وفق نسب الحضرة و الريف فى عام ١٩٨٥ .

٢٧ - للتوسع فى هذا الموضوع وهو مطروح فى معظم كتب الجغرافية الزراعية و الجغرافية الريفية و كتب السكان المنهجية (الهجرة الريفية الحضرية) ، يمكن الرجوع مثلاً إلى :

CUSSED (J.M.), Urbanisation et activités agricoles . C.N.R.S.
. Economica . Paris . 1975 . P.P. 3 - 64 .

DE FARCY (H.) . L'espace rural - Que Sais Je? . PUF. Paris
1975 . P.P. 54 - 80 .

- فتحى محمد أبو عيانه - جغرافية السكان - دار المعرفة الجامعية -
الاسكندرية - الطبعة الثالثة ١٩٨٩ - ص . ص . ٣٤٣ - ٣٤٤ ، و ص .
ص . ٤٧٩ - ٥٠٠ .

- أحمد أسماعيل - أسس علم السكان و تطبيقاته الجغرافية - دار الثقافة للنشر
والتوزيع - القاهرة - الطبعة السادسة ١٩٨٦ . ص . ص . ١٤٩ - ١٥٦ .

٢٨ - رغم هذه الزيادة الهائلة فى أعداد المواطنين الزراعيين بين عامى ١٩٨٠
و ١٩٨٥ ، فإن نسبة هؤلاء إلى جملة القوى العاملة المواطنة لا تزيد عن ٨,٥
٪ . و يعنى ذلك أن الزراعة لا تكون قطاعاً رئيسياً يجتذب المواطنين و
الأموال . غير أن هذه النسبة آخذة فى الزيادة بعد تطور الاهتمام بالزراعة و
الزراعيين . مصدر الأرقام هو : وزارة التخطيط - المجموعة الاحصائية السنوية
- المرجع السابق (١٩٨٧) ص . ٨٢ .

٢٩ - المنظمة العربية للتربية و الثقافة - المرجع السابق (١٩٧٨) ص . ٢٨ .
بالنسبة لبيانات عام ١٩٦٠ : وزارة التخطيط - التعداد العام للسكان -
المرجع السابق (١٩٧٥) ، و وزارة التخطيط التعداد العام للسكان - المرجع
السابق - (١٩٨٥) .

٣٠ - عبد الحميد غنيم - المرجع السابق (١٩٨٥) - ملحق (١) : بيان
مستوطنات دولة الامارات العربية المتحدة - ص . ص . ٤٢٧ - ٤٣٨ ، و
ص . ص . ٢٣١ - ٢٣٢ .

٣١ - الحنفى محمد موسى البطينى - بعض مشاكل التنمية الاقتصادية الزراعية فى
إمارة أبوظبي - ندوة الأبعاد الاقتصادية و البيئية للتنمية فى دول مجلس
التعاون لدول الخليج العربى - المرجع السابق (١٩٩٠) ص . ص . ٥ - ٤٧ .

٣٢ - الدونم هو مقياس للمساحة (الزراعية عادة) يستخدم فى بعض الدول العربية منها الامارات العربية المتحدة و الاردن و العراق. كما يستخدم فى تركيا و قبرص . غير أن الدونم فى الدول العربية يساوى ٢٩٩٠ ياردة مربعة وهو ما يساوى ٢٥٠٠ من الهكتار (الهكتار يعادل ١٠٠٠٠٠ متر مربع) و هو أكبر من نظيره فى تركيا (١٠٩٩,٥ ياردة مربعة) و فى قبرص (١٦٠٠ ياردة مربعة) .

٣٣ - أرقام ١٩٦٧ مصدرها : المنظمة العربية للتربية و الثقافة المرجع السابق (١٩٧٨) ص ٣٢٦ . أرقام السنوات من ١٩٧٣ إلى ١٩٨١ مصدرها النشرة السنوية لقطاع الزراعة و الثروة السمكية ١٩٨١ - جدول رقم (٨) . الزيادة من حساب الباحث .

٣٤ - لطفى البطينى - المرجع السابق - (١٩٩٠) ص ١٥ .

٣٥ - وزارة الزراعة - النشرة الاحصائية السنوية لقطاع الزراعة و الثروة السمكية - أبو ظبى ١٩٨٧ . ص ٤٨ .

٣٦ - لا يشمل الجدول مناطق الزراعات التى كانت موجودة قبل عمليات استزراع الأراضى . و يفسر ذلك اختلاف جملة مساحة الأراضى الزراعية فى الدولة عام ١٩٨٣ فى الجدولين (٦ ، ٥) . و تشمل المناطق الزراعية القديمة ٤٦٦٣ دونماً ، أى أن مجموع المساحة الزراعية فى الدولة فى عام ١٩٧٣ هو ١٢٧١٠٠ دونماً . مصدر الأرقام : وزارة الزراعة - المرجع السابق - (١٩٨٧) ص ٤٥ .

٣٧ - بيانات عام ١٩٧٥ مصدرها وزارة التخطيط - التطورات الاقتصادية و الاجتماعية - المرجع السابق (١٩٨٥) ص ٢٩٩ . بيانات عام ١٩٨٠ مصدرها : وزارة الزراعة - النشرة الاحصائية السنوية لقطاع الزراعة - المرجع السابق - (١٩٨١) . ص ٧ . بيانات عام ١٩٨٥ مصدرها : وزارة الزراعة

- النشرة الاحصائية السنوية - ١٩٨٤ / ١٩٨٥ - ص ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٨ .

٣٨ - تشمل المحاصيل القمح و التبع و البرسيم و غيرها من الاعلاف الخضراء .

٣٩ - زاد عدد الابل من ٦١٩.٠٩ رأس عام ١٩٨٥ الى ٧٨٨٨٨ رأس عام ١٩٨٩ فى إمارة أبو ظبى بنسبة زيادة تصل إلى ١٢٧ ٪ . كما زاد عدد الأغنام من ٢٦٩٥.٦ رأس عام ١٩٨٥ إلى ٤٣٤١٥٣ رأس عام ١٩٨٨ بنسبة زيادة تصل إلى ١٦١ ٪ لنفس الفترة - لطفى البطيى - المرجع السابق (١٩٩٠) ص ١٨ .

٤٠ - وزارة الزراعة - النشرة الاحصائية السنوية لقطاع الزراعة ١٩٨٤ / ١٩٨٥ . ص . ص . ٣٢ - ٤٥ . النسب المثوبة من حساب الباحث .

٤١ - تشمل هذه الأرقام الأرض المزروعة بالخضروات ، و الأشجار المثمرة ، و المحاصيل و لا تشمل مناطق الغابات . المصدر : نشرة احصائية الزراعة (١٩٨١) جداول (٢ ، ٨ ، ٩) و صفحات (٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ .

٤٢ - التعداد العام للسكان - ١٩٨٠ ص ٤١ .

٤٣ - نفس المصدر السابق .

٤٤ - المنظمة العربية للتربية و الثقافة - المرجع السابق - (١٩٧٨) ص . ص . ٦ - ص .

٤٥ - نفس المصدر السابق - ص ٣٧١ .

٤٦ - وزارة التخطيط - التطورات الاقتصادية و الاجتماعية - ١٩٨٧ - ص . ص . ٢٩٩ .

٤٧ - التعداد العام للسكان ١٩٧٥ - الجزء الثانى - ص . ٤٥ .

التعداد العام للسكان ١٩٨٠ - الجزء الثانى ص ٦٣ .

النسب المثوبة من حساب الباحث و أهملت النسبة التى تقل عن ١ ٪ .

- ٤٨ - وزارة الصحة - الكتاب الاحصائي السنوي (١٩٨١ ، ١٩٨٧) ص . ٣٦ ، و ص . ٥٩ .
- ٤٩ - نفس المصدر السابق . يصل المعدل في ريف معظم البلدان النامية إلى نحو ٢٠٠٠ فرد لكل طبيب . جازيس و دومنجر - المرجع السابق (١٩٨٦) .
- ٥٠ - وزارة التخطيط - التطورات الاقتصادية والاجتماعية - ١٩٧٥ ، و ١٩٨٥ ، و ١٩٨٧ - ص . ٣٠٤ .
- ٥١ - وزارة التخطيط - المجموعة الاحصائية السنوية - ١٩٨٧ - ص . ١٧٢ ، و ص . ١٨٩ .
- ٥٢ - وزارة التخطيط - المرجع السابق (١٩٨٧) ص ١٧٣ ، و ص ١٨٩ . و التعداد العام للسكان ١٩٨٠ - الجزء الثاني ص . ٤١ .
- ٥٣ - نفس المصدر السابق - ص . ١٧١ .

محمد علي بهجت الفاضل

١٩٩٣